المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة

العدد الحادي عشر

آب ٢٠١٣

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress

Volume Eleventh

August 2013

التقرير الإنمائي

آب ٢٠١٣

العدد الحادي عشر

التقرير الإنمائي

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: آب ٢٠١٣ الموافق شوال ١٤٣٤هـ

العدد: الحادي عشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ فوق صيدلية سبيتي ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة العدد ٩

الجزء الأول: ممارسة الأعمال في لبنان، «الواقع ومقترحات التحسين» ١١

مقدمة ١٣

أولاً: مؤشرات ممارسة الأعمال في لبنان ١٣

أ– مؤشر سهولة الأعمال ١٤

ب– تأسيس الأعمال ١٤

ج– تراخيص البناء ١٥

د– تسجيل الملكية ١٦

هـ– حماية المستثمرين ١٦

و– دفع الضرائب ١٦

ز– التجارة الخارجية ١٧

د– تطبيق القوانين ١٧

ثانياً: الإصلاحات قصيرة المدى ١٨

١– في ميدان تأسيس الأعمال ١٨

٢– في ميدان الإستحصال على تراخيص البناء ١٨

٣– في ميدان التجارة الخارجية ١٩

ثالثاً: الإصلاحات على المدى البعيد ١٩

١– في ميدان تأسيس الأعمال ٢٠

٢– تسجيل الملكية ٢٠

٣– في ميدان الإستحصال على تراخيص البناء ٢٠

٤– في ميدان التجارة الخارجية ٢٠

٥– في ميدان حماية المستثمرين ٢٠

٦– في ميدان دفع الضرائب ٢١

٧– في ميدان تنفيذ القوانين ٢١

٨– في ميدان تسوية حالات الإعسار (الإفلاس) ٢١

الجزء الثاني: الطاقة المتجددة في لبنان ٢٣
مقدمة ٢٥
أولاً: واقع قطاع الطاقة المتجددة في لبنان ٢٦
١– الطاقة المائية في لبنان ٢٦
٢– طاقة الرياح ٢٧
٣– الطاقة الشمسية ٢٧
٤– الطاقة الحيوية ٢٧
ثانياً: عوائق إستخدام الطاقة المتجددة وبعض المقترحات ٢٨
الجزء الثالث: البُعد الطائفي في توزيع الأموال العامة في لبنان ٣١
مقدمة ٣٣
أولاً : توزع الإنفاق العام في لبنان ٣٣
ثانياً: فعالية الإنفاق الإجتماعي العام في تحقيق الإنماء المتوازن ٣٤
١– علاقة الإنفاق الاجتماعي بدرجة الحرمان ٣٥
٢– علاقة الإنفاق الاجتماعي والصحة ٣٥
٣– الإنفاق الاجتماعي وقطاع التعليم ٣٧
٤– الإنفاق الاجتماعي ومؤشرات اجتماعية أخرى ٣٨
ثالثاً: التوزع الطائفي والمذهبي كمحدد أساسي للإنفاق العام في لبنان ٣٨
الجزء الرابع: أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٤١
مقدمة ٤٣
أولاً: واقع سوق العمل في منطقة المينا MENA ٤٣
١– تباين الأجور بين القطاعين النظامي وغير النظامي ٤٣
٢– صعوبة التنقل بين القطاعات ذات الأجور المنخفضة وتلك المرتفعة ٤٤
٣– الفروقات الجغرافية في سوق العمل (البطالة) ٤٤
٤– عدم تكافؤ الفرص ٤٤
ثانياً: من هم الأكثر تضرراً من هذا الواقع ٤٥
١– الشباب ٤٥
٢– النساء : معدلات المشاركة في سوق العمل ٤٥
٣– الفقراء العاملون ٤٦
ثالثاً : النمو الاقتصادي والعمالة ٤٦
رابعاً: أهم الأسباب المشوهة لسوق العمل ٤٧
١– ضعف القطاع الخاص ٤٧

٢– تشوّه أسعار المدخلات ٤٧
٣– البيئة الرقابية ٤٧
٤– القوانين والضرائب المثبطة لخلق فرص عمل ٤٨
٥– آثار نظم التأمين الاجتماعي السخية ٤٨
٦– فقدان المهارات اللازمة للحصول على عمل ٤٨
٧– ضعف الارتباط بين القطاع الخاص وقطاع التعليم والتدريب ٤٨
٨–النظرة إلى القطاع العام على أنه المستهلك الأبرز لنظم التعليم والتدريب ٤٨
٩–الدور المحدود لخدمات الوساطة ٤٩
خامساً: الخيارات المتاحة ٤٩
١– تنظيم الحوافز تمهيداً للاستثمار، والابتكار، وخلق الوظائف ٤٩
٢– السماح للشركات بالمنافسة والاستثمار ٥٠
٣– إعادة التوازن إلى العقد الاجتماعي بغية الترويج لأسواق عمل أكثر دينامية ٥٠
٤– سد فجوات المعلومات والمعرفة لدى الأطراف المعنية ٥٠
الجزء الخامس: آفاق الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط **٥١**
مقدمة ٥٣
١– استمرار الهبوط الاقتصادي في ٢٠١٢، واحتمال تحقيق تعافٍ متواضع في ٢٠١٣ ..... ٥٣
٢– التضخم مستقر لكن استقراره هش ٥٤
٣– اتساع العجز في التدفقات الخارجية ٥٥
٤– الاحتياطيات الأجنبية ٥٥
٥– تزايد الدعم، وتدهور أوضاع المالية العامة ٥٥
٦– إرتفاع مستويات الدين، وضرورة ضبط الأوضاع المالية ٥٦
٧– القطاع المالي: تباين الآداء ٥٦
٨– ازدياد مخاطر التطورات السلبية ٥٧
٩– ضرورة إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع مستدامة ٥٧
١٠– الحد من أثر ضبط أوضاع المالية العامة على النمو والأوضاع الاجتماعية ٥٨
١١– ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو المتكامل والمستدام ٥٨
الجزء السادس: إحصاءات ومؤشرات **٥٩**
النشاط الاقتصادي العام مقاساً بالمؤشر المركب ٦١
المالية العامة ٦١
الدين العام ٦٣
القطاع الخارجي ٦٣
تمويل برنامج إعادة الإعمار ٦٥

مقدّمة العدد

تزامن استمرار الركود الاقتصادي في لبنان والعديد من دول المنطقة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣، مع تسارع كبير في تفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمني. وهو ما دفع العديد من الجهات المعنية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والانمائية عموماً إلى محاولة استشراف آفاق المرحلة في هذا المجال، وإن كان ذلك بكثير من التشاؤم. ويأتي في مقدمة هذه الجهات البنك الدولي الذي نشر العديد من الدراسات ذات الصلة مطلع العام الحالي ٢٠١٣.

وبالتزامن مع هذا التوجه، لا يزال واقع الحال يفرض نفسه في مواضيع حياتية لا تقل شأناً. ففي ظل نقص وغلاء مصادر الطاقة الأحفورية والتقنين الكهربائي في لبنان يستمر التفتيش عن مصادر طاقة بديلة متجددة وصديقة للبيئة. كما يؤدّي التدنّي المزمن في فعالية الإنفاق العام وتعاظم الهوّة في الإنماء المناطقي محلياً إلى البحث في الأبعاد الطائفية لتوزيع الأموال العامة في لبنان.

هذه المواضيع مجتمعة تشكل مضمون التقرير الإنمائي الحادي عشر، بحيث يستعرض الجزء الأول منه آخر المؤشرات المسجلة على صعيد بيئة الأعمال في لبنان، والإصلاحات المطلوبة لاستعادة الثقة في المديين القريب والبعيد، أما الجزء الثاني فيتناول واقع الطاقة المتجددة في لبنان والعوائق التي تحول دون تطوير هذا القطاع، في حين يبيّن الجزء الثالث البعد الطائفي للإنفاق العام في لبنان أيضاً ومن خلال مؤشرات إحصائية متعدّدة.

وبينما يستحوذ واقع أسواق العمل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخيارات المتاحة في هذا المجال على اهتمام الجزء الرابع ، فإن الجزء الخامس يحاول رسم صورة مستقبلية لآفاق اقتصاديات هذه الدول، انطلاقاً من الواقع الراهن وبالاستناد إلى دراسات ميدانية للبنك الدولي.

أما الفصل الختامي لهذا العدد، فيتضمّن مؤشّرات إقتصادية وإحصائية رئيسية تطال مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وأوضاع المالية العامة والدين العام والميزان التجاري والقروض والمساعدات الخارجية.

الجزء الأول

ممارسة الأعمال في لبنان،

«الواقع ومقترحات التحسين»

مقدّمة

دأب البنك الدولي منذ العام ٢٠٠٤ على إصدار تقرير سنوي تحت عنوان "Doing Business" وهو تقرير يسلط الضوء على مدى سهولة تأسيس وممارسة وإنهاء الأعمال في ١٨٥ دولة استناداً إلى التشريعات الناظمة لعالم الأعمال في هذه الدول.

ويستخدم التقرير المشار إليه مؤشرات كمّية لقياس مدى سهولة (أو صعوبة) ممارسة الأعمال ضمن تسعة أبواب، نعرض خلاصتها في سياق هذه المقالة تمهيداً لإدراج عدد من المقترحات الإصلاحية القريبة والبعيدة المدى.

بداية نشير إلى أن هذه المؤشرات غير كافية لدراسة العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات، نظراً لاقتصارها على التشريعات الناظمة لعالم الأعمال والإجراءات المتبعة في البلد المعني. في حين أن اكتمال الصورة يفترض أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي من شأنها أن تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي في اختياره لمواطن توظيفاته. ومن جملة هذه العوامل نظام سعر الصرف المتبع ومدى استقراره، نسب النمو الاقتصادي، التضخم، القيود على حركة رأس المال، الاستقرار السياسي والأمني، العادات الإستهلاكية، درجة المنافسة في الأسواق، الثقافت السائدة وغيرها...

ولذلك، تتضمن الفقرة الأولى من هذا التقرير عرضاً لمؤشرات ممارسة الأعمال في لبنان وبعض الدول المختارة لأغراض المقارنة. فيما تعرض الفقرة الثانية عدداً من المقترحات الإصلاحية موزعة بين اصلاحات على المدى القصير وإصلاحات على المدى البعيد.

أولاً: مؤشرات ممارسة الأعمال في لبنان

يُبوّب البنك الدولي مؤشرات "ممارسة الأعمال" ضمن تسعة أبواب يستخلص منها متوسطاً مثقلاً هو مؤشر سهولة الأعمال. وهذه المؤشرات هي : تأسيس الأعمال، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة الخارجية، تنفيذ العقود، تسوية حالات الإعسار.

جدول رقم (١): تطوّر تصنيف لبنان خلال السنوات السبع الماضية ضمن مختلف الأبواب.

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
سهولة ممارسة الأعمال	٨٦	٨٥	٩٩	١٠٨	١١٣	١٠٤	١١٥
تأسيس الأعمال	١١٦	١٣٢	٩٨	١٠٨	١٠٣	١٠٩	١١٤
إستخراج تراخيص البناء	٩٩	١١٣	١٢١	١٢٥	١٤٢	١٦١	١٧٢
تسجيل الملكية	٩٥	٩٢	١٠٢	١١١	١١١	١٠٥	١٠٨
الحصول على الإئتمان	٤٨	٤٨	٨٤	٨٧	٨٩	٧٨	١٠٤
حماية المستثمرين	٨٣	٨٣	٨٨	٩٣	٩٣	٩٧	١٠٠
دفع الضرائب	٥٤	٣٣	٤٥	٣٤	٣٦	٣٠	٣٧
التجارة الخارجية	٨٢	٨٣	٨٣	٩٥	٩٥	٩٣	٩٥
تنفيذ العقود	١٤٨	١٢١	١١٨	١٢١	١٢٢	١٢٠	١٢١
تسوية حالات الاعسار (الإفلاس)	١١١	١١٧	١٢١	١٢٤	١٢٢	١٢٥	١٣١

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقارير « Business Doing »، الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣.

أ- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال: وهو مؤشّر مركّب من مؤشرات الأبواب التسعة الأخرى، حيث يتبيّن من الجدول أعلاه أن لبنان صُنفّ في المرتبة ١١٥ من أصل ١٨٥ دولة في موضوع سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٣، أي أن هناك ١١٤ دولة من أصل ١٨٥ تُعتبر أفضل من لبنان في مجال سهولة ممارسة الأعمال، متراجعاً بذلك من المرتبة ٨٦ خلال العام ٢٠٠٧ ومن ثم المرتبة ١٠٨ عام ٢٠١٠. ونشير إلى أن هذا التراجع في التصنيف لا يعني بالضرورة تراجعاً في أداء لبنان إذ من الممكن أن يكون هذا التراجع ناجماً عن تحسّن في أداء البلدان الأخرى.

جدول رقم (٢): تصنيف بعض الدول المختارة في ما يخص سهولة ممارسة الأعمال.

	سهولة ممارسة الأعمال
معدل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)	٩٨
جمهورية مصر العربية	١٠٩
الأردن	١٠٦
لبنان	١١٥
المغرب	٩٧
تونس	٥٠
تركيا	٧١
السعودية	٢٢

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق

ويعرض الجدول التالي تطور تصنيف لبنان خلال السنوات السبع الماضية ضمن مختلف مؤشرات ممارسة الأعمال:

ب ـ تأسيس الأعمال: يقيس هذا المؤشر مرونة تأسيس الأعمال استناداً إلى الإجراءات المطلوبة رسمياً من أجل البدء بالعمل، والتكاليف والوقت اللازم. ونشير إلى أن البنك الدولي يركز في قياسه لهذا المؤشر على الشركات محدودة المسؤولية في المدن الرئيسية.

جدول رقم (٣): مؤشر تأسيس الأعمال بحسب الوقت والكلفة وعدد الإجراءات لعدد من الدول

	تأسيس الأعمال (التصنيف)	الإجراءات (العدد)	الوقت (أيام)	التكلفة (كنسبة من الدخل الفردي)
جمهورية مصر العربية	٢٦	٦	٧	١٠,٢
الأردن	١٠٣	٧	١٢	١٣,٨
لبنان	١١٤	٥	٩	٦٧
المغرب	٥٦	٦	١٢	١٥,٥
تونس	٦٦	١٠	١١	٤,١
تركيا	٧٢	٦	٦	١٠,٥

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق

يتبيّن من الجدول أعلاه أن المستثمر في لبنان يحتاج إلى خمسة إجراءات و تسعة أيام لتأسيس شركة، إلى جانب حوالي ١٠٠٪ من متوسط الدخل الفردي السنوي كتكلفة للتأسيس (٦٧٪ تكاليف الإجراءات والمعاملات ٣٥٪ إحتياطي إلزامي). ونتيجة لذلك يحتل لبنان المرتبة ١١٤ عالمياً في تأسيس الأعمال، متراجعاً إلى المستوى الذي وصل إليه في تصنيف العام ٢٠٠٧ (١١٦)، بعد أن كان أحرز تقدماً عام ٢٠٠٩ في المرتبة ٩٨ عالمياً.

ج ـ تراخيص البناء: تتطلب عملية تحصيل ترخيص البناء والإجراءات ذات الصلة ١٩ إجراء، تستغرق ٢١٩ يوماً وبكلفة ٣٠١٪ من متوسط دخل الفرد السنوي، الأمر الذي يضع لبنان في المرتبة ١٧٢ عالمياً، أي متقدماً على ١٣ دولة فقط كأسوأ آداء في مجال تراخيص البناء عالمياً. وعلى صعيد منطقة MENA يصنف لبنان في المرتبة ٩٩، أي أنه بعيد بمعدل ٧٣ مرتبة عن متوسط دول المنطقة.

وتعتبر عملية تأسيس الأعمال في لبنان أصعب مما هي في معظم الدول المجاورة، حيث احتلت مصر المرتبة ٢٥ عالمياً والمغرب ٥٦ وتركيا ٧٢. ورغم تقدم لبنان لناحية المدة الزمنية المطلوبة وعدد الإجراءات إلا أن ارتفاع الكلفة يضعه في هذه المرتبة المتأخرة.

جدول رقم (٤): إستخراج تراخيص البناء.

	إستخراج تراخيص البناء (التصنيف)	الإجراءات (العدد)	الوقت (أيام)	التكلفة (كنسبة من الدخل الفردي
مصر	١٦٥	٢٢	٢١٨	١٣٥
الأردن	١٠٢	١٧	٧٠	٥٢٩,٨
لبنان	١٧٢	١٩	٢١٩	٣٠١,٨
المغرب	٧٩	١٥	٩٧	٢٢٠,٢
تونس	٩٣	١٧	٨٨	٢٥٦
تركيا	١٤٢	٢٠	١٨٠	١٦٤,٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق

د ـ تسجيل الملكية: يحتل لبنان المرتبة ١٠٨ عالمياً من حيث سهولة تسجيل الملكية مقارنة بمتوسط ٨٥ لدول الـ MENA، ٩٥ لدولة مصر و٤٢ لتركيا، إذ تستهلك عملية التسجيل الموزعة على ٨ إجراءات ٢٥ يوماً بتكلفة تقارب ٥,٨٪ من إجمالي قيمة العقار.

هـ ـ حماية المستثمرين: يقيس هذا المؤشر قوة الحماية للمساهمين (وخصوصاً عندما يكونون أقلية) في وجه مدراء الشركة وذلك لضمان عدم استخدام أصول الشركة لمصالح شخصية. ولقياس قوة الحماية، يتم النظر بشكل رئيسي إلى الشفافية في إعطاء المعلومات عن نشاط المنشأة، وإلى مدى إمكانية مقاضاة المدراء عند حصول خلاف متعلق بإدارة النشاط العام للمنشأة.

يحتل لبنان المرتبة المئة ضمن تصنيف حماية المستثمرين متراجعاً بذلك من المرتبة ٨٣ عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وعموماً نجد أن مرتبة لبنان تقارب متوسط التصنيف لدول الـ MENA البالغ ٩٧ لكنه يظل بعيداً كل البعد عن بعض الدول المجاورة كالسعودية التي احتلت المرتبة ١٩ عالمياً وتونس التي احتلت المرتبة ٤٩.

و ـ دفع الضرائب: تعتبر الضرائب أداة أساسية لتأثير الدولة في النشاط الاقتصادي ولتأمين التمويل اللازم لنفقاتها. مما يُحتم عليها اختيار معدلات الضرائب بعناية وتلافي التعقيدات في النظام الضريبي. إذ إن تعقيد النظام الضريبي ووضع نسب مرتفعة نسبياً لمعدلات الضريبة قد يؤدّي إلى تهرّب الشركات ودفعها للعمل في القطاع غير النظامي، وبالتالي عدم دفع الضرائب مطلقاً.

جدول رقم (٥): دفع الضرائب

البلد	التصنيف	دفعات (عدد السنوات)	وقت (ساعة سنوياً)	ضريبة الربح (٪)	ضريبة العمل والتشغيل (٪)	ضرائب أخرى	أعباء الرسوم والضرائب كنسبة من الأرباح
مصر	١٤٥	٢٩	٣٩٢	١٣,٢	٢٥,٨	٣,٦	٤٢,٦
الأردن	٣٥	٢٥	١٥١	١٢,٩	١٢,٩	٢,٣	٢٨,١
لبنان	٣٧	١٩	١٨٠	٦,١	٢٤,١	٠	٣٠,٢
المغرب	١١٠	١٧	٢٣٨	٢٥,٢	٢٢,٧	١,٨	٤٩,٦
تونس	٦٢	٨	١٤٤	١٥,٢	٢٥,٢	٢٢,٥	٦٢,٩
تركيا	٨٠	١٥	٢٢٣	١٧,٩	١٨,٨	٤,٥	٤١,٢

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق

إنّ مؤشر دفع الضرائب المعتمد في هذا التقرير يقيس نِسَب الضرائب والأعباء المترتّبة على الإجراءات الإدارية المرافقة، حيث يحتل لبنان مرتبة متقدمة نسبياً على هذا الصعيد (٣٧ عالمياً)، أي بتحسن ١٧ مرتبة منذ العام ٢٠٠٧ وذلك بسبب بعض الإجراءات كاستحداث النظام الضريبي الإلكتروني في عام ٢٠١٠ ومتقدماً بذلك على دول مثل تونس وتركيا[١].

وتقارب نسبة إجمالي المدفوعات الضريبية (معدلات الضريبة، اشتراكات الضمان الإجتماعي، وتكاليف المعاملات) حوالي ٣٠,١٪ في حين تبلغ هذه النسبة حوالي ٤٢,٧٪ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

زـ التجارة الخارجية: وهو مؤشر استحدث عام ٢٠١٠ يقيس الوقت والتكاليف المطلوبة لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير. والكلفة هنا تتضمّن، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية، تكاليف إجراء المعاملات وتكاليف بعض الإجراءات في مرفأ بيروت. وكمثال على بعض الإجراءات نذكر أن تصدير مستوعب عادي يتطلب خمس وثائق و٢٢ يوماً وتقارب التكلفة الإجمالية (رسوم وتكاليف أخرى) ١٠٨٠دولاراً.

ويحتل لبنان المرتبة ٩٥ عالمياً، أي متخلفاً عن متوسط تصنيف منطقة الـ MENA البالغ ٧٩، في حين صُنّف الأردن في المرتبة ٥٢ والسعودية في المرتبة ٣٦ وتركيا في المرتبة ٧٨. وذلك حسب الجدول التالي أدناه:

١ـ تحتل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المرتبة الأولى والثالثة عالمياً من حيث سهولة وانخفاض معدلات الضريبة.

جدول رقم (٦): التجارة الخارجية

البلد	التصنيف	عدد المستندات لكل تصدير	الوقت اللازم (أيام)	كلفة التصدير (دولار للمستوعب)	عدد المستندات لكل استيراد	الوقت اللازم (أيام)	كلفة عملية الاستيراد (دولار للمستوعب)
مصر	٧٠	٨	١٢	٦٢٥	٩	١٣	٧٥٥
الأردن	٥٢	٥	١٣	٨٢٥	٧	١٥	١٣٣٥
لبنان	٩٥	٥	٢٢	١٠٨٠	٧	٣٠	١٣٦٥
المغرب	٤٧	٦	١١	٥٧٧	٨	١٦	٩٥٠
تونس	٣٠	٤	١٣	٧٧٣	٧	١٧	٨٥٨
تركيا	٧٨	٧	١٣	٩٩٠	٧	١٤	١٢٣٥

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق

ح ـ تطبيق القوانين: يقيس هذا المؤشر فعالية الجهاز القضائي في حل النزاعات التجارية في لبنان. فالدعوى تتطلب من حين رفعها إلى حين تطبيق الحكم الصادر حوالي ٧٢١ يوماً، وتكلف حوالي ٣٠,٨٪ من إجمالي قيمة الدعوة. ويحتل لبنان المرتبة ١٢١ عالمياً من أصل ١٨٥ مقارنة مع ٧٨ لتونس و ٤٠ لتركيا، في حين أن متوسط تصنيف دول منطقة الـ MENA هو ١١٣.

ثانياً: الإصلاحات قصيرة المدى

هناك مجموعة من الإصلاحات ذات نتائج مباشرة في ميادين: تأسيس الأعمال، وتسجيل الملكية، والتجارة الخارجية والتراخيص. ويمكن إجراؤها بفترة لا تتجاوز السنة.

١ـ في ميدان تأسيس الأعمال:

إن تعدّد الإجراءات المطلوبة والتنوّع في الجهات الرسمية المعنية بموضوع تسجيل الشركات واستحصال تراخيص مزاولة المهنة يؤدي إلى إضاعة الوقت ورفع التكاليف وزيادة احتمال الفساد والرشوة. ويمكن التخفيف من هذه السلبيات عبر إجراء بعض الخطوات الإصلاحية منها:

ـ تخفيض الرأسمال المطلوب (requirement capital) على غرار ما يقوم به العديد من الدول كمصر والسعودية ومقدونيا، وذلك من أجل تمكين رجال الأعمال من ضخ هذه الأموال في شركاتهم المستحدثة. ويمكن لاحقاً فرض احتياطي إلزامي للشركات كنسبة من أرباحها أو من قيمة أصولها لكن بعد فترة سماح تكون كافية لضمان اشتداد عود هذه المؤسسات.

ـ إكمال مشروع مكننة نظام المعاملات في الضمان الاجتماعي حتى النهاية. الأمر الذي من شأنه أن

يخفض عدد الأيام التي تنتظرها المؤسسات الجديدة للحصول على بطاقات الضمان للأفراد والمؤسسة، حيث تقارب هذه المدة حالياً الـ ٣٥ يوماً وهي مدة طويلة بكل المعايير العالمية.

ـ إلغاء إلزامية تعيين محامٍ للشركات والمؤسّسات الصغيرة. فالنظام الحالي يلزم أصحاب المؤسسات بتعيين محامٍ للشركة ويحدد الحد الأدنى للبدل بـ ٧٥٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية في السنة إضافة إلى ١٠٠٠٠٠ ل.ل. كبدلٍ تفويض. إن إلغاء الالزامية في موضوع تعيين المحامي يخفض التكاليف التأسيسية ويقلل من عدد الإجراءات المطلوبة. ويذكر أن هناك بعض الدول، مثل أستراليا وكندا، لا تطلب تعيين محامٍ كشرط لمزاولة الأعمال.

٢ـ في ميدان الاستحصال على تراخيص البناء:

تحتاج عملية إنجاز المعاملات المطلوبة للبدء ببناء عقار تجاري في بيروت إلى حوالي ٢١٩ يوماً و ١٩ معاملة وحوالي ٢٧٤٩٣دولاراً بالإضافة إلى ٣٨ يوماً للحصول على خدمات المياه والكهرباء.

في هذا الإطار يمكن طرح بعض المقترحات الإصلاحية:

ـ تفعيل تطبيق بعض القوانين المقرّة وغير المعمول بها ضمنياً. مثال على ذلك أن الحصول على رخصة بناء يستغرق ما متوسطه ١٢٠ يوماً في حين أن القانون يضع سقف ١٥ يوماً للحصول على الترخيص، كذلك الأمر بالنسبة لرُخص مزاولة الأعمال التي يلزم القانون الإدارات المعنية بإصدارها ضمن مهلة ٣٠ يوماً، إلا أنها عملياً تتطلب ٥٨ يوماً بالمتوسط.

إنّ عملية تطبيق المهل الزمنية الواردة في القانون تتطلب تدريب العاملين في هذه الإدارات إضافة إلى تفعيل الرقابة والمحاسبة في الإدارات العامة.

ـ تسهيل عملية تحصيل الموافقة على التصميم من قبل نقابة المهندسين قبل الحصول على ترخيص البناء. وتبلغ تكلفة هذه الموافقة ٧٠٠ دولاراً ويتطلب إنجازها أربعة أيام. إن هذه التكلفة والمدة الزمنية تعتبر مرتفعة مقارنة بدول أخرى كتركيا حيث تُنجز هذه المعاملة في يوم واحد وبتكلفة لا تتجاوز ١٠٠دولار. أمر آخر قائم حالياً هو وجوب العودة إلى نقابة المهندسين مرة أخرى بعد تحصيل رخصة البناء من البلدية وذلك لتحصيل الموافقة للمباشرة بأعمال البناء. يمكن في هذا الإطار أن تفتح قناة تواصل بين البلديات ونقابة المهندسين، حيث تُحصَل البلدية ترخيصَ المباشرة من نقابة المهندسين وتسلّمه مع رخصة البناء مباشرة للمستثمر توفيراً للوقت ولعدد وأماكن المتابعات الإدارية.

٣ـ في ميدان التجارة الخارجية:

من أجل تحسين الإجراءات المتبعة في عمليات التصدير والاستيراد يمكن العمل على:

ـ إطالة دوام العمل في دائرة الجمارك، فالدوام الحالي من الإثنين إلى الخميس من الساعة ٨ صباحاً حتى الواحدة ظهراً، والجمعة من الثامنة صباحاً، حتى العاشرة صباحاً يعتبر دواماً قصيراً بالمقارنة مع دوام العمل في القطاع الخاص الذي يمتد إلى الخامسة والنصف مساءً.

ـ السماح بتصفية المعاملات قبل وصول الحمولة.

ـ تقليص مدة تخزين البضائع المجانية. حالياً يحق لكل تاجر أن يُبقي الحمولة في مرفأ بيروت لمدة أقصاها ١٣ يوماً دون دفع رسم (أرضية). إن تقليص هذه المدة يشجع التجار على تفريغ الحمولة ونقلها بشكل أسرع مما هو قائم حالياً وبذلك يتم تخفيف الازدحام داخل المرفأ وتسريع وتيرة العمل.

ثالثاً: الإصلاحات على المدى البعيد:

إن هذه الإصلاحات تستدعي تعديلات قانونية من قبل مجلس النواب ربما تتطلب وقتاً أطول نسبياً. وهي تطال ميادين متنوعة منها تأسيس الأعمال، تسجيل الملكية، الاستحصال على تراخيص البناء، التجارة الخارجية، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمر، النظام الضريبي، نظام العمل وتطبيق القوانين.

١ـ في ميدان تأسيس الأعمال:

توحيد متابعة المعاملة في مكان واحد يُصطلح على تسميته الشبّاك الواحد "shop–stop–one"، ويمكن لدائرة السجلّ التجاري أن تلعب هذا الدور بحيث يكون فيها مندوبان عن وزارة المالية والضمان الاجتماعي.

ولتسهيل المعاملات أكثر وتقليص الاحتكاك المباشر بين الموظفين وأصحاب المعاملات يمكن استحداث الخدمات الإلكترونية بحيث يتم إنجاز المعاملات إلكترونياً مما يخفض التكاليف والوقت واحتمالات الرشوة والابتزاز.

٢ـ تسجيل الملكية:

حالياً يقصد المستثمر كلًّا من إدارة التخطيط المدني، والبلدية المعنية ودائرة الضرائب، ودائرة تسجيل الأراضي من أجل تسجيل البناء، يمكن تغيير هذا الواقع عبر توحيد هذه الجهات وجمعها ضمن إطار إداري معيّن، بما يساهم في توفير الوقت والجهد على المستثمر، وتوحيد ملف البناء وتحديث بياناته عند أي تعديل أو تغيير يطرأ عليه.

٣ـ في ميدان الاستحصال على تراخيص البناء

يمكن في هذا الإطار اعتماد الخدمات الإلكترونية لتعبئة الطلبات ومتابعتها بدلاً من الوضع الراهن حيث تلزم القوانين والإجراءات الإدارية الحالية حضور صاحب العلاقة شخصياً وتعبئة الطلبات ورقياً.

وقد اتبعت الكويت حديثاً نظاماً إلكترونياً يسمح بإنجاز كل معاملات تسجيل وتحصيل الرخص إلكترونياً، ونتج عن ذلك انخفاض في عدد الأيام المطلوبة بواقع أسبوعين تقريباً.

٤. في ميدان التجارة الخارجية:

السماح بتقديم البيانات ومتابعة العمليات التجارية الخارجية (استيراد، وتصدير) إلكترونياً، ما يسرع عملية الإنجاز ويخفض الوقت والكلفة على كل من المستثمر والإدارات العامة.

٥. في ميدان حماية المستثمرين:

إن القوانين الحالية تجعل من الصعب إلزام المدراء العامين للشركات الخاصة بتحمل مسؤولية سياساتهم الخاطئة، ولذلك يمكن إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري "code commercial" بهدف حماية المستثمرين من تعسّف هذه السياسات، منها:

تحديد الواجبات المترتبة على المدراء بشكل واضح لا يحتمل التأويل وبالخصوص واجب الاهتمام بمصالح الشركة والفصل التام بين مصالح المستثمرين والمساهمين وبين مصالحهم الشخصية.

أن يتحمّل المدراء بموجب القانون مسؤولية الأضرار التي تحصل للشركة من خلال قراراتهم الخاطئة واللامسؤولة.

إعطاء المساهمين حق تعيين محقق Inspectors يحقق في نشاطات الشركة في حال رفضت الإدارة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة.

٦. في ميدان دفع الضرائب:

يبلغ متوسط ساعات العمل التي تستهلكها الشركات في تجميع البيانات وتحليل واحتساب الضرائب المتوجبة ودفعها حوالي ١٨٠ ساعة عمل سنوياً (تقريباً معاش موظف لشهر كامل) حيث تضطر الشركات إلى إجراء ١٥ معاملة متعلقة بدفع ضرائب سنوياً. إن اعتماد تعبئة الاستمارات والدفع إلكترونياً يسهل من عدد الدفعات وساعات العمل المطلوبة وهذا ما تقوم به وزارة المالية عبر مشروع النظام الضريبي الإلكتروني ومشروع الاستعلام الضريبي الإلكتروني.

٧. في ميدان تنفيذ القوانين :

إن الوقت المطلوب لتفعيل تطبيق العقود والكلفة المدفوعة مترابطان عادة. إذ إن الحالات التي تتطلب وقتاً أطول تتطلب تكاليف محامين أكثر، فمن أجل تخفيض الوقت والكلفة لا بد من الخطوات التالية:

- تقليل المدة المطلوبة للبت بالحكم البالغة حالياً حوالي ٤٤ شهراً، يضاف إليها حوالي ستة أشهر إضافية لتطبيق الحكم.

- إدخال معايير لقياس أداء القضاة مثل نسبة الدعاوى المبتوتة من تلك المرفوعة.

ـ إعتماد تقنية دراسة الحالة : هي عملية إدارية تتيح تعقب الدعوى منذ إنشائها إلى حين صدور الحكم فيها. هناك انتشار ضعيف لهذا النوع من الإدارة في لبنان والتي من شأنها في حال تعميمها أن تؤدي إلى تقليص المدة التي تتطلبها الدعوى ليبت فيها، ففي سلوفينيا تم تقليص المدة المطلوبة للبت بالدعاوى ٩٠ يوماً بعد تطبيق نظام الإدارة هذا.

٨ـ في ميدان تسوية حالات الإعسار (الإفلاس)

ويشمل هذا الميدان مواضيع عن الوقت والكلفة ونسبة التغطية عند الإفلاس. في لبنان تتطلب حالات كهذه أربع سنوات دون أن يحصل الدائنون على أكثر من ٢٢٪ من أصولهم المستثمرة. إن معالجة البطء وعدم الفعالية في النظام القضائي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على مؤشرات إنهاء الأعمال آنفة الذكر.

الجزء الثاني

الطاقة المتجددة في لبنان

مقدّمة

يزداد الطلب على استهلاك الطاقة مع مرور الزمن بسبب النمو السكاني وزيادة معدل الاستهلاك الفردي للطاقة . وقد بلغ معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة ٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٩. وتستحوذ الطاقة الأحفورية على ٨٧٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، فيما تغطي مصادر الطاقة المتجددة حوالي ١٦٪ من إجمالي الطلب العالمي وتشكل الطاقة الحيوية ٨٣٪ من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة. وهناك اتجاه عالمي لتشجيع الاعتماد على الطاقة المتجددة نظراً لتدني نسبة الانبعاثات من ثاني أوكسيد الكاربون التي تنتج عن إنتاجها فضلاً عن كونها مصدراً مستداماً لا يتصف بالنضوب كما هو الحال مع النفط. وقد بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية في إنتاج الطاقة المتجددة ٢١١ مليار دولار عام ٢٠١١. إلا أن نسبة إحلالها مكان إنتاج الطاقة التقليدية ما زالت ضئيلة ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع تكلفة الإنتاج.

وتسعى دول الشرق الأوسط والدول المصدرة للنفط كدول الخليج إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وتتعاظم أهمية استخدام الطاقة المتجددة في الدول المستوردة للنفط التي ليس لديها موارد طبيعية، مثل لبنان.

يستورد لبنان كل حاجاته من مصادر الطاقة تقريباً، باستثناء تلك المنتجة من معامل الإنتاج الهيدروكهربائية والتي لا تغطي أكثر من ٢٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، ويستهلك القطاع الصناعي حوالي ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، بينما يستهلك القطاع الأسري والقطاع العام والقطاع التجاري ٣٠٪ أما الـ ٤٥٪ المتبقية فتستخدم لأغراض النقل، وتتولى مؤسسة كهرباء لبنان إنتاج معظم الطاقة الكهربائية المتوفرة في لبنان عبر معاملها الحرارية السبعة، التي تؤمن حوالي ١٦٨٥ ميغاوات والمعامل المائية الخمسة بقدرة إنتاج تقارب ٢٧٠ ميغاوات. ويتسم إنتاج الكهرباء في لبنان بعدم الفعالية، حيث تقدّر خسائرهذه العملية بـ ٣٤٪، منها ١٤٪ تقني و ٢٠٪ متعلق بسرقة الطاقة.

هذا في حين تشتري الحكومة الطاقة من سوريا (٥٧٠ ميغاوات) ومن مصر(٥٣٠ ميغاوات) لتغطية النقص في الإنتاج.

ومن ناحية ثانية، يحتل لبنان المرتبة ٨٤ عالمياً من حيث نسبة انبعاثات CO2 حيث يُنتج ٤,٤ طن سنوياً، وتأتي هذه الانبعاثات بشكل رئيسي من قطاعي النقل والكهرباء. وقد أوصى عدد من الدراسات[١] [٢] باستخدام الطاقة المتجددة من أجل تخفيف هذه الانبعاثات السامّة.

أولاً: واقع قطاع الطاقة المتجددة في لبنان

يساهم الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة في تخفيف التدهور البيئي عبر خفض الانبعاثات السامة، بالإضافة إلى تغطية جزء من العجز في إنتاج الكهرباء، ومن الفوائد الأخرى لهذه العملية الحد من تعرض سوق الطاقة في لبنان لتقلبات أسعار النفط عالمياً.

إلا أن تكلفة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة تفوق تكاليف الإنتاج من المصادر التقليدية. فعلى سبيل المثال تبلغ كلفة إنتاج الميغاوات ١٩٠٠دولار من الطاقة المائية في مقابل ١٠٠٠ دولار للإنتاج الحراري.

١. الطاقة المائية في لبنان

تساهم الطاقة المائية بـ ٢,٨٪ من إنتاج الكهرباء في لبنان وذلك من خلال خمسة معامل موضحة مع طاقاتها الإنتاجية في الجدول التالي:

جدول رقم (٦) إنتاج الطاقة الهيدروكهربائية حسب المنطقة خلال ٢٠٠٠–٢٠٠٨ (ميغاوات).

المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معمل الصفا	١٧	١١	٢٦	٣٧	٢٥	٢٢	٢٥	١٨	١٣
معمل الليطاني	٢٥٧	١٤٦	٤٢٤	١٠٢٧	٨٤٦	٧٧٥	٤٥٧	٣٨٤	٢٠٨
معمل نهر إبراهيم	٧٥	٧٢	٩٤	١٢١	١٩٧	١٠٥	٨٤	٧٩	٦٥
معمل نهر البارد	٤٣	٤٤	٦٠	٨٥	٦٢	٦٢	٥٢	٣٩	٣٣
معمل قاديشا	٥٨	٥٩	٧٤	٩٢	٨١	٨٢	٧٧	٦٥	٥٤
المجموع	٤٥٠	٣٣٢	٦٧٨	١٣٦٢	١٢١١	١٠٤٦	٦٩٥	٥٨٥	٣٧٣

المصدر: The of case The:Emissions Gas Greenhouse of Analysis Policy .S Salameh ,F Chaaban ,R Chedid .sector electricity Lebanese Management and Conversion Energy .2000;42(3):373–92.

ويعتبر معمل الليطاني أكبر المعامل المائية في لبنان. وهو موجود على نهر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية، حيث ينتج هذا المعمل بمفرده أكثر مما تنتجه المعامل الأربعة الأخرى مجتمعة. وتتراوح كمية

١- Alnaser WE, Alnaser NW. Solar and Wind Energy Potential in GCC countries and Some Related Projects. Journal of Renewable and Sustainable Energy 2009;1:022301

٢- Tsikalakisa A, Tomtsia T, Hatziargyrioua ND, Poullikkasb A, Malamateniosc Ch, Giakoumelosc E, et al. Review of Best Practices of Solar Electricity Resources Applications in Selected Middle East and North Africa (MENA) Countries. Renewable and Sustainable Energy Reviews 2011;15:2838–49

الإنتاج من المعامل المائية بين ٣٣٢ ميغاوات (عام ٢٠٠١) و ١٣٦٢ ميغاوات (عام ٢٠٠٣). هذا التفاوت في الإنتاج يعود إلى تذبذب هطول الأمطار من سنة إلى أخرى، وبالتالي انخفاض مستوى الماء في الأنهر والآبار الجوفية وزيادة إستخدامها لأغراض الزراعة في السنوات قليلة المطر.

والجدير ذكره أن المعامل المائية تعد من مصادر الطاقة الصديقة للبيئة . فهي لا تستهلك النفط ولا تصدر انبعاثات CO^2، كما أن منشآتها تخدم ٥٠ عاماً.

٢. طاقة الرياح:

لا يوجد إنتاج ملموس لطاقة الرياح في لبنان، باستثناء عدد قليل من الأعمدة الهوائية مخصصة للاستخدام الشخصي. وقد قامت UNDP بتكليف شركة لدراسة إمكانيات استخدام الطاقة الهوائية في لبنان إلا أن قلة عدد البيانات الشهرية وقلة ارتفاع العواميد في الهواء حالت دون إصدار نتائج مثبتة يمكن الركون إليها لتحديد قدرات البلد في مجال إنتاج طاقة الرياح.

٣. الطاقة الشمسية:

يتزايد تدريجياً استخدام الألواح الشمسية لتوليد الطاقة للقطاع الأسري وبعض الشركات التجارية خصوصاً لسخانات المياه ويعود ذلك إلى الوفر المباشر الذي تحققه هذه الألواح وسهولة الاستخدام. فقد ارتفع استخدام هذه الألواح بنسبة ١٨٠٪ بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ولا يوجد أطر تنظيمية أو تشريعية تحكم هذا القطاع. مع ذلك ما زال لبنان يفتقر إلى وجود معامل لإنتاج الطاقة الشمسية، وذلك يعود بشكل أساسي إلى واقع أن هذه المعامل تحتاج إلى مساحات شاسعة لتركيز الألواح فيها.

٤. الطاقة الحيوية:

هي نوع من أنواع الطاقة المتجددة التي تستخدم مصادر حيوية لإنتاج الطاقة، والمقصود بالمصادر الحيوية هو المواد العضوية التي تخزن أشعة الشمس على شكل مركبات كيميائية. من الأمثلة على ذلك: الخشب، القش، قصب السكر، الذرة...

لكن لبنان يفتقر للغابات الكبيرة والغطاء النباتي لا يتجاوز ٣,٥٪ من إجمالي مساحة البلد، فضلاً عن أن الزراعة لا تغطي الحاجات الغذائية المحلية، وبالتالي لا يمكن الركون إليها كمصدر من مصادر الطاقة الحيوية. لكن النفايات الصلبة تعتبر مصدراً مهماً للطاقة الحيوية في لبنان ويمكن فرزها وإعادة تدويرها لاستخدامها في إنتاج الطاقة أو كأسمدة للتربة.

وبناءً على دراسة خاصة بمكبّ برج حمّود قُدّرت إمكانيات الغاز المنبعث من النفايات بـ ١٧٠ متر مكعب للفترة بين ٢٠٠١ ـ ٢٠١٥ مع نسبة ميثان (Methane) تتراوح بين ٤٥ و٥٥٪، وبالتالي يوجد إمكانية لإنتاج ٨٥٠ ميغاوات خلال الفترة المذكورة.

ثانياً: عوائق إستخدام الطاقة المتجدّدة وبعض المقترحات

يوجد في لبنان مجموعة عوائق تحول دون استخدام مصادر الطاقة المتجددة ، منها.:

ـ افتقار لبنان إلى قاعدة بيانات موثوقة عن مصادر المياه وخصائص الرياح وأشعة الشمس في مختلف المناطق اللبنانية وعلى مدار السنة.

ـ غياب أجندة واضحة لبرنامج عمل الحكومة في مجال الطاقة المتجددة وعدم تحديد الصلاحيات والمهام ذات الصلة بين الإدارات والوزارات المعنية.

ـ إرتفاع تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة مقارنة مع إنتاج الطاقة الحرارية. وهذا الأمر يضغط على مالية الدولة على المدى القصير ،لكنه من ناحية أخرى يساعد على تأمين مصادر طاقة نفطية مستدامة ويوفر على الدولة تكاليف بيئية سوف تضطر إلى دفعها مستقبلاً في حال استمرار تجاهل التلوّث الهوائي الناجم عن المعامل الحرارية.

عدم وجود معايير واضحة لضبط نوعية الأدوات العاملة على الطاقة المتجددة ، إضافة إلى ندرة التقنيين الذين هم على دراية بهذه الأدوات.

الغفلة عن الأهمية الاقتصادية والبيئية لاستخدام الطاقة المتجدّدة على المدى البعيد.

ولتذليل هذه العوائق وتفعيل استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة يمكن القيام ببعض الخطوات المذكورة أدناه:

١ـ إعداد مخطط وطني عام لاستخدام الطاقة المتجددة يحظى بتوافق جميع الأفرقاء ويغطي الجوانب التقنية والتشريعية والتمويلية لمشاريع الطاقة المتجددة، على أن يأتي هذا المخطط منسجماً مع خطط أوسع تستهدف النمو المستدام وذلك لتلافي التعارض بين خطط الطاقة المتجددة والواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد والمتوقع في لبنان.

٢ـ إستحداث و/أو تمويل مراكز أبحاث تُعنى بدراسات الطاقة المتجددة في الجامعات في لبنان، وذلك من أجل تأمين البنية العلمية والتقنية القادرة على الإحاطة بهذا الميدان المتطور ونقل التجارب الناجحة في دول تعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الطاقة (كفرنسا وإسبانيا وألمانيا).

٣ـ تكوين قاعدة بيانات موثوقة وغنية بالمعطيات الدقيقة عن خصائص الرياح وأشعة الشمس والمياه في لبنان، ومن ضمن ما تقدمه هذه القاعدة (أطلس الرياح، أطلس الأشعة الشمسية وغيرها) وفي هذا الإطار نشير إلى أن أطلس الرياح المنشور عام ٢٠١٠ عن UNDP لا يمكن الركون إليه لأسباب أشرنا إليها في سياق المقالة، وبالتالي يُفضّل إعادة االدراسة بمعايير كمية أكثر دقّة.

٤- إعداد دراسات (الكلفة والمنفعة) (analysis benefit–cost) لدراسة الاستفادة الممكنة من مختلف مصادر الطاقة المتجددة والتكاليف المطلوبة مع طرح عدد من السيناريوهات ومنها دراسة مدى انخفاض التكاليف بافتراض حصول اختراق كثيف لمصادر الطاقة المتجددة للسوق اللبناني، إذ يمكن أن تخفض التكلفة مع التوسع في الاستخدام ما يجعلها مجدية إقتصادياً.

كذلك يمكن للحكومة أن تلعب دوراً أكبر في تفعيل استخدام مصادر الطاقة المتجددة في السوق اللبناني عبر عدد من الخطوات منها:

تسهيل الاقتراض لأغراض الطاقة المتجدّدة وربما عبر دعم الفوائد على القروض المصرفية لهذه الغاية.

تخفيض الرسوم على المستوردات ذات الصلة باستخدام الطاقة المتجددة.

وفي الختام نشير إلى أن تحفيز استخدام الطاقة المتجددة يجب أن يترافق مع سياسة تهدف إلى ترشيد الاستهلاك العام للطاقة. ومن الخطوات الممكنة على هذا الصعيد فرض معايير أو رزم تحفيزية (ربما ضرائبية) لتشجيع استخدام الأبنية الفعالة طاقوياً.

الجزء الثالث

البُعد الطائفي
في توزيع الأموال العامة في لبنان[1]

١– تقوم هذه المقالة على دراستين أجراهما الباحثان في الجامعة الأميركية في بيروت نسرين سلطي و جاد شعبان وهما:
– " دور الطائفية في توزيع الإنفاق في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب"، ٢٠١٠.
– "الاقتصاد السياسي لجذب الأموال العامة: حالة لبنان"، ٢٠١٢.

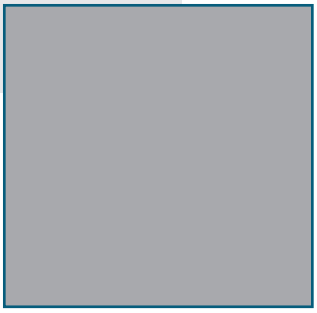

مقدّمة

شهد لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية توسعاً كبيراً في الإنفاق الحكومي استجابة لمتطلبات إعادة الإعمار. فقد ارتفع الإنفاق الحكومي من ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ٧ مليارات دولار و١١ مليار دولار خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠١١ على التوالي.

إلا أن إلقاء نظرة سريعة على المخرجات الاجتماعة والاقتصادية لهذا الإنفاق تبرز تدنّي فعالية هذا الإنفاق.

والجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق كان يتم تحت شعار تحقيق الإنماء المتوازن بين مختلف المناطق اللبنانية كمطلب موضوعي ومبرر لمعظم السياسيين، بوصفه يساهم في تأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحفاظ على سيطرة الدولة على الأطراف.

وإذا كان تباين المؤشرات كنسبة الفقر والرفاه الاقتصادي وحجم النشاط الاقتصادي والكثافة السكانية والمساحة والطبيعة الجغرافية تجعل من تعريف الإنماء المتوازن، وبالتالي التخطيط له وسُبل تطبيقه، أمراً عسيراً، إلا أن أكثر الدراسات تؤكد أن رفع مستوى معيشة السكان ومحاربة الفقر وتأمين الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم هي المعايير الأنسب لقياس عدالة الإنفاق.

وتعقيباً على ذلك، تعرض الفقرات التالية توزّع الإنفاق العام على التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية في المحافظات الخمس في لبنان وفعالية هذا الإنفاق على صعيد الإنماء المتوازن. يلي ذلك فحص المحددات الطائفية والمذهبية لتوزع الإنفاق العام الاجتماعي على المناطق المختلفة، حيث يتضح كيف أن الإنفاق العام تحدده المعايير الطائفية والمذهبية أكثر مما يتبع المعايير التي توصي بها النظريات والتجارب الاقتصادية.

أولاً : توزّع الإنفاق العامّ في لبنان

شهد الإنفاق العامّ في بداية التسعينيات قفزة نوعية استجابة لمتطلبات إعادة الإعمار. علماً أن التحويلات إلى كهرباء لبنان وخدمة الدين العام استحوذت على الجزء الأكبر من هذا الإنفاق. أما الإنفاق الاجتماعي العام فقد توزع عبر رئاسة الحكومة والوزارات التالية: الصحة، التربية والتعليم،

الشؤون الإجتماعية، العمل، المهجرين، والداخلية، بالإضافة إلى ثلاث مجالس أساسية هي مجلس الإنماء والإعمار، مجلس الجنوب ومجلس المهجرين. و لم يُشكل هذا الإنفاق سوى نسبة ضئيلة من مجمل الإنفاق العام.

الرسم البياني رقم (١) : تطوّر الإيرادات العامة والنفقات العامة

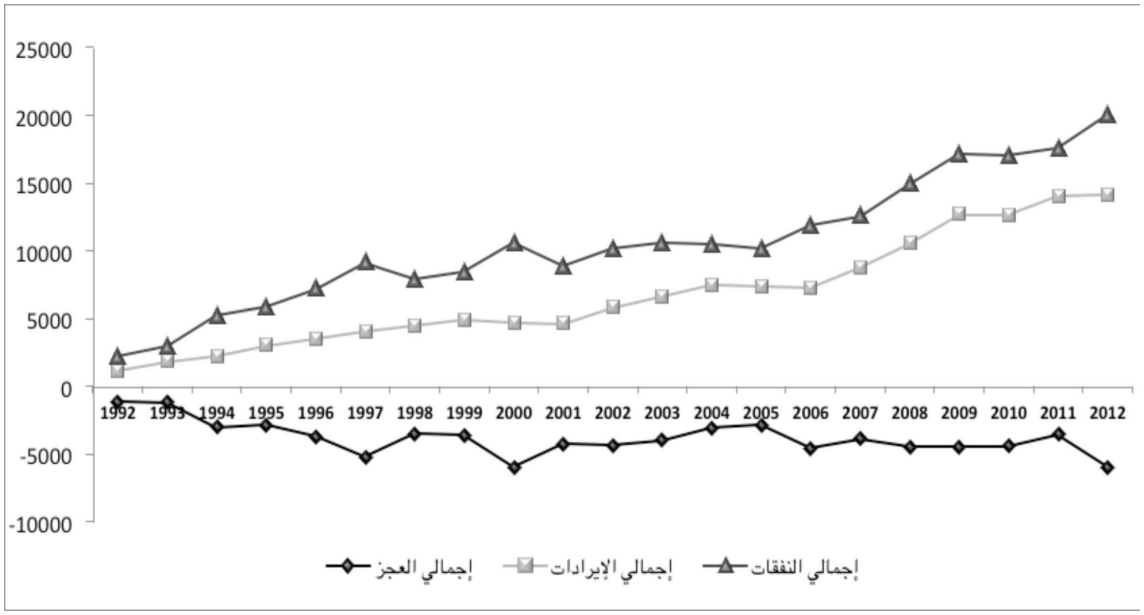

المصدر: بيانات وزارة المالية

وتُشير أرقام البنك الدولي إلى أن الإنفاق الاجتماعي الإجمالي (عام وخاص) بلغ حوالي ٢١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية. وفيما يساهم القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من هذا الإنفاق (حوالي ٧٠ ٪) فإن الإنفاق الإجتماعي العام لم يتجاوز ٦,٧٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦، و ٣٥ ٪ من إجمالي الإنفاق العام لنفس العام .

ثانياً: فعالية الإنفاق الإجتماعي العام في تحقيق الإنماء المتوازن

سجّل الإنفاق الاستثماري العام المتعلق بالشؤون الإجتماعية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥و ٢٠٠٥ أرقاماً متفاوتة بين المحافظات، حيث حازت محافظة الشمال على أعلى نسبة بلغت ٣٢٪ تليها محافظة جبل لبنان بنسبة ٢٥٪ و بعدها محافظة الجنوب بنسبة ٢١ ٪ وبيروت ١٦٪. كما حازت محافظتا البقاع على ٥٪ والنبطية على ١٪ .

١. علاقة الإنفاق الاجتماعي بدرجة الحرمان

الجدول رقم (١) : الإنفاق الاستثماري الاجتماعي العام ومعدّلات الفقر في مختلف المحافظات (١٩٩٥–٢٠٠٥).

محافظة	مجموع الإنفاق الاستثماري العام الاجتماعي (مليون دولار)	نسبة المحافظة من إجمالي الإنفاق الاستثماري العام (٪)	توزع ذوي الإحتياجات غير المشبعة ١٩٩٥ (٪)	معدل الفقر ٢٠٠٤(٪)
بيروت	٧٣٤	١٦	٨	٢
جبل لبنان	١١١١	٢٥	٣٠	٢٧
الشمال	١٤١٥	٣٢	٢٦	٣٨
البقاع	٢٤٧	٥	١٥	١٣
الجنوب	٩١٨	٢١	١٠	١٦
النبطية	٤٢	١	١١	٤
المجموع	٤٤٦٧	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

UNDP and CAS" ,Mapping of Living Conditions "Beirut :UNDP; (2004 ,UNDP, "Executive Summary of the' Poverty ,Growth and Inequality'Report) "Beirut:UNDP Poverty is Expenditure based 2007.

إن الإنفاق الاستثماري الاجتماعي لا ينسجم مع معدّلات الفقر حيث نرى أن ١٦٪ من إجمالي الإنفاق خُصّص لمدينة بيروت التي لا تضم أكثر من ٨٪ من ذوي الاحتياجات غير المشبعة . في حين نرى أن محافظة النبطية التي تضم حوالي ١١ ٪ من ذوي الاحتياجات غير المشبعة لم تنل أكثر من ١ ٪ من إجمالي هذا الإنفاق. إن هذا المثال مضافاً إليه حال بقية المحافظات المدرجة في الجدول أعلاه يؤكد أن الإنفاق العام يتحدّد وفق اعتبارات لا صلة لها بدرجة الحرمان.

٢. علاقة الإنفاق الاجتماعي والصحة

تُظهر البيانات الواردة في دراسات الأحوال المعيشية من قبل UNDP وإدارة الإحصاء المركزي في العامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ أن الإنفاق الاجتماعي العام على الصحة لم يحسّن المخرجات الصحية مقاسة بعدد من المؤشرات. فنسبة التغطية الصحية انخفضت من ٥٨٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٢,٣ ٪ عام ٢٠٠٤ . كما أن نسبة كبار السنّ ممن لديهم تغطية صحية تراجعت بشكل كبير من ٣٧,٤ ٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١,٨٪ عام ٢٠٠٤. أما الأسر التي لديها على الأقل حالة مزمنة فقد تضاعف عددها بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ (من ٨,٨ ٪ إلى ١٧,٤ ٪).

ويشير الجدول التالي إلى مستوى عدالة وفعالية الإنفاق الصحي وذلك من خلال عرض الأسرّة المستحدثة والوضع الصحي بحسب الأقضية :

الجدول رقم (٢) : عدد الأسرّة العامّة المستحدثة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ مقارنة مع الوضع الصحي بحسب الأقضية.

القضاء	عدد الأسرة المستحدثة في المستشفيات	نسبةالعائلات في القضاء الذين لديهم تغطية صحية متدنية (٪)	القضاء	عدد الأسرة المستحدثة في المستشفيات	نسبةالعائلات في القضاء الذين لديهم تغطية صحية متدنية (٪)
بيروت	١٨٦	٨	البترون	٤٠	٤٦
المتن	٨٦	١٦	بشري	٠	٤٦
النبطية	٤٥	٢٦	كورة	٠	٤٦
زحلة	٧٠	٢٧	زغرتا	٠	٤٦
بعبدا	١٠٠	٣٠	عكار	٧٥	٥٠
جبيل	٠	٣١	المنية–الضنية	٤٠	٥٠
كسروان	٧٥	٣١	جزين	٤٠	٥٢
عاليه	٥٠	٣٣	صيدا	٧٥	٥٢
الشوف	٥٠	٣٣	بعلبك	٧٥	٥٦
راشيا	٤٠	٣٩	بنت جبيل	٩٦	٥٦
صور	٠	٣٩	حاصبيا	٤٠	٥٦
البقاع الغربي	٠	٣٩	الهرمل	٧٥	٥٦
طرابلس	٠	٤٣	مرجعيون	٠	٥٦

المصدر: ساندار شعول، «الفساد في بنود النفقات العامة: دليل جديد من لبنان» (رسالة الماجستر ، الجامعة الأميركية في بيروت ، ٢٠٠٧). مؤشر التغطية الصحية المتدنية مبني على مقاربة الأمم المتحدة للحاجات الأساسية غير hgمشبعة.

حيث يلاحظ أن قضاءي صور والبقاع الغربي لم يستحدث فيهما أي سرير، في حين أن ٣٩ ٪ من قاطنيهما يعانون من تغطية صحية متدنية. كذلك الأمر بالنسبة لأقضية بشرّي والكورة وزغرتا التي تبلغ نسبة الذين يعانون من تدنّي الوضع الصحي فيها ٤٦ ٪ ولكن لم يُستحدث لها أي سرير. في المقابل نرى أن أقضية مثل قضاءي المتن وبعبدا اللذين تبلغ نسبة الوضع الصحي المتدني فيهما ١٦ ٪ و ٢٧ ٪ على التوالي قد تم استحداث ٨٦ و ١٠٠ سرير فيهما على التوالي خلال الفترة المذكورة.

الإنفاق الاجتماعي وقطاع التعليم :

يُظهر الجدول التالي عدد التلامذة لكل مدرسة خلال العام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ، حيث يتبيّن أن الإنفاق العام على التعليم خلال التسعينيات لم يتمكن من ردم الهوّة بين المناطق على هذا الصعيد :

جدول رقم (٣) : مؤشرات التعليم الرسمي الأساسي في مختلف المناطق اللبنانية لسنة ٢٠٠١-٢٠٠٢

	عدد المدارس الرسمية	عدد التلامذة في المدرسة الرسمية	معدل التلامذة في المدرسة الواحدة
بيروت	٦١	١٩٦٧٣	٣٢٢,٥١
جبيل	٢٧	٥٠٦٠	١٨٧,٤١
كسروان	٢٨	٥٦٩٥	٢٠٣,٣٩
المتن	٤٩	١١٠٧٨	٢٢٦,٠٨
بعبدا	٧٤	٢٨٣٠٢	٣٨٢,٤٦
عاليه	٥٠	١٣٧١٨	٢٧٤,٣٦
الشوف	٧٣	١٤٣٩١	١٩٧,١٤
عكار	١٥٨	٤٣٣٥٦	٢٧٤,٤١
طرابلس	٩٥	٣٧٨٠٤	٣٩٧,٩٤
المنية الضنية	٧٦	٢٠٠١٩	٢٦٣,٤١
زغرتا	٣٠	٧٣٢٥	٢٤٤,١٧
بشري	١٠	٧٢٨	٧٢,٨
الكورة	٣٣	٥٤٢٧	١٦٤,٤٥
البترون	٣٦	٣٦٠٠	١٠٠
الهرمل	٣٢	٣٩٦٤	١٢٣,٨٨
بعلبك	١٠٧	١٩٩٢٣	١٨٦,٢
زحلة	٥٦	١٥٥١٦	٢٧٧,٠٧
البقاع الغربي	٤١	٩٦٦٠	٢٣٥,٦١
راشيا	٣٠	٥٠١٠	١٦٧
جزين	١٤	١٦٦٧	١١٩,٠٧
صيدا–زهراني	٦٥	٢٢٢١٤	٣٤١,٧٥
صور	٧٣	٢٥٢٢٢	٣٤٥,٥١
حاصبيا	١٩	٢٦٩٤	١٤١,٧٩
مرجعيون	٢٦	٣٨٣٥	١٤٧,٥
بنت جبيل	٤٢	٨٢٢٥	١٩٥,٨٣
النبطية	٥٦	١٧٠٧١	٣٠٤,٨٤
لبنان	١٣٦١	٣٥١١٧٧	٢٥٨,٠٣

المصدر: ساندر شعول ، مصدر سابق

ففي حين يبلغ متوسط عدد التلامذة لكل مدرسة رسمية في قضاء بشري ٧٢ تلميذاً فقط وقضاء البترون ١٠٠ تلميذ فإنه يرتفع إلى ٣٨٢ و٣٤٥ تلميذاً في قضاءي بعبدا وصور على التوالي . مما يشير إلى عدم فعالية الإنفاق العام على التعليم في تحقيق الإنماء المتوازن.

وبالاعتماد على بيانات مستقاة من مجلس الإنماء والإعمار تتعلق بالمشاريع العامة في قطاع التعليم خلال فترة ١٩٩٦–٢٠٠٥ يلاحظ أن أقضية جزّين ، زغرتا، بشري، حاصبيا، النبطية لم تستقطب أي مشروع على الرغم من أن نسبة السكان من ذوي المستوى التعليمي المتدني في تلك الأقضية تقارب ٣٥ ٪ .

٤. الإنفاق الاجتماعي ومؤشرات اجتماعية أخرى

تؤمّن وزارة الشؤؤن الإجتماعية دعماً للفئات الهشة اجتماعياً مثل الأيتام والمعوقين وكبار السن ... سواء عبر مراكزها الحكومية أو عبر المؤسسات غير الحكومية . وفيما ترتفع نسبة الفقراء ممن استفادوا من هذا الدعم إلى ١٥ ٪ في بيروت فإنها لا تتعدى ٢٪ في محافظتي النبطية والشمال . بينما بلغ متوسط عدد المراكز الاجتماعية التي جرى افتتاحها في جنوب لبنان وبيروت ٤,١ و ٣,٦ على التوالي لكل ألف شخص في حين إن هذا العدد يتقلص إلى ١,٤ و ١,٦ في محافظتي البقاع وشمال لبنان .

وبالاستناد إلى معطيات مسح الأوضاع المعيشية لعام ٢٠٠٤ ، يتبيّن أن ٢١,١ ٪ من المستطلعين في لبنان أفادوا بأن مياه الخدمة متوفرة طوال العام، في حين أن هذه النسبة تنخفض إلى ٤,٧ ٪ فقط لدى المستطلعين في محافظة النبطية. مما يشير إلى خلل كبير في توزيع الإنفاق الاجتماعي مناطقياً.

ثالثاً: التوزع الطائفي والمذهبي كمحدّد أساسي للإنفاق العام في لبنان[١]

تركز الدراسة في بحثها عن أسباب عدم فعالية الإنفاق الاجتماعي العام وسوء عدالة توزيعه على التوزع الطائفي والمذهبي لسكان المناطق المستهدفة بوصفه محدداً أساسياً في جذب وتوزيع الإنفاق الاجتماعي العام. ولذلك فهي تربط بين الأموال العامة المخصّصة لكل محافظة على الصعيد الاجتماعي والتوزع الطائفي والمذهبي لسكان المحافظات، لتخلص إلى تطابق مذهل بين نسبة الأموال المخصّصة للمحافظات ذات الغالبية من طائفة أومذهب معينين وحجم الطائفة والمذهب في لبنان.

١- Salti, Nisreen , and Jad Chaaban, "The Role of Sectarianism in the Allocation of Public Expenditure in Postwar Lebanon", Int. J. Middle East Stud, vol. 42 , 2010

الرسم البياني رقم (١) : الإنفاق الاجتماعي العام يماثل التوزع الطائفي

المصدر: نسرين سلطي وجاد شعبان، «الاقتصاد السياسي لجذب الأموال العامة: حالة لبنان»، ٢٠١٢.

لقد تم احتساب النسب الواردة في الرسم البياني أعلاه على الشكل التالي :

حجم الطائفة أو المذهب في لبنان يساوي عدد الأصوات الانتخابية للطائفة مقسوماً على إجمالي عدد الأصوات.

توزّع الأموال حسب المحافظات ذات اللون الطائفي والمذهبي: تم احتساب اللون الطائفي والمذهبي للمحافظات بالاستناد إلى اللون الطائفي والمذهبي الغالب على الأقضية المشكلة للمحافظة. واللون الطائفي للقضاء تم احتسابه بقسمة عدد الأصوات الآنتخابية لكل طائفة في قضاء معيّن على إجمالي عدد الأصوات في القضاء. والطائفة ذات الوزن الأكبر في القضاء تمثل اللون الطائفي للقضاء.

وقد تم جمع النسب المثقلة لأحجام الطوائف في أقضية المحافظة للحصول على اللون الطائفي للمحافظة .

وبالنتيجة يتبيّن من خلال الرسم البياني أعلاه أن هناك تقارباً كبيراً بين نسب الأموال المجتذبة وبين أحجام الطوائف وتوزعها على المحافظات. فنجد أن النسبة متماثلة كلياً عند الشيعة والدروز فيما تفوق نسبة هذه الأموال حجم الطائفة أو المذهب بقليل عند السنّة وتنقص قليلاً عند الموارنة.

وتخلص الدراسة من خلال هذا الترابط إلى أن المحدّد الأساسي لإنفاق المال العام في لبنان هو التوزع الطائفي والمذهبي للمستفيدين، الأمر الذي يخالف قواعد الإنماء المتوازن وفق الاحتياجات الفعلية .

الجزء الرابع

أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مقدّمة

نشر البنك الدولي تقريره للعام ٢٠١٣ حول العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت عنوان «نحو الحرية في تحقيق الازدهار»[١]. محاولاً الإجابة عن أسئلة أساسية تتعلق بخلق فرص العمل في هذه المنطقة بالنظر إلى الطلب على العمالة وحوافز الاستثمار في المهارات الملائمة، إضافة إلى البيئة القانونية والرقابية الناظمة لسوق العمل بكل مكوّناته. وأهمّ هذه الأسئلة ما يلي :

كيف يمكن تفسير واقع أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

ما هي العوائق التي تعرقل إيجاد فرص عمل بحجم أكبر ونوعية أفضل؟

ما هي الخيارات السياسية التي تملكها الحكومات لمواجهة هذه التحديات؟

ما هي إجراءات الاقتصاد السياسي التي من شأنها تسهيل الإصلاح وجعله ممكناً؟

أولاً: واقع سوق العمل في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» MENA

لعلّ من أبرز سِمات سوق العمل في منطقة المينا عدم كفاءة توزيع رأس المال البشري. حيث تؤشر بعض الظواهر إلى عدم قدرة أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على توزيع رأس المال البشري بشكل يضمن الحصول على مستويات إنتاجية أعلى. ومن هذه الظواهر تباينُ الأجور بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وصعوبة التنقل من عمل إلى آخر ذي دخل أعلى ، ووجود فروقات جغرافية في سوق العمل، وعدم تكافؤ الفرص وغير ذلك ...

١. تباين الأجور بين القطاعين النظامي وغير النظامي

ترتفع العوائد في سوق العمل النظامي (الخاضع للقوانين) بقطاعيه العام والخاص . بينما تنخفض هذه العوائد أو الأجور كثيراً في القطاع غير النظامي.

ففي الأردن، على سبيل المثال، يبلغ أجر العامل العادي في القطاع النظامي، أي الذي لا يتمتع بالخبرة والذي يقتصر مستواه التعليمي على المرحلة المتوسطة أو الثانوية، ضعفين أو ثلاثة أضعاف أجر العامل العادي بذات المواصفات في القطاع غير النظامي.

١– البنك الدولي، " نحو الحرية والازدهار: الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ٢٠١٣.

٢. صعوبة التنقل بين القطاعات ذات الأجور المنخفضة وتلك المرتفعة

تُعتبر صعوبة التنقل بين أنواع العمل ذات الأجور المرتفعة وتلك المنخفضة بمثابة مؤشر إلى أن أسواق العمل لا تساعد على توزيع الرأسمال البشري بشكل فعّال. فهناك صعوبة بالغة في الانتقال من وظيفة ذات أجر متدنٍ إلى وظيفة أخرى ذات أجر مرتفع خصوصاً في الوظائف الإنتاجية. ويمكن تفسير ذلك بأن الوظائف ذات القيمة المرتفعة هي أصلاً قليلة ، كما أن القواعد الصارمة التي تحكم سوق العمل تجعل من الصعب صرف العامل. الأمر الذي ينعكس سلباً على قرار أصحاب العمل بتوظيف عمال جُدد.

إن قلة الوظائف الجيدة المتاحة وصعوبة صرف العمال تجعلان الأماكن الشاغرة قليلة. فالعمال الذين لديهم وظيفة جيدة يسعون للمحافظة عليها لأطول فترة ممكنة نظراً لصعوبة إيجاد بديل مماثل في حال تركهم إياها.

٣. الفروقات الجغرافية وانفصال أسواق العمل

يؤدّي انفصال أسواق العمل وانعزالها عن بعضها إلى تعميق الفروقات البارزة والمستمرة في معدلات البطالة المسجلة في العديد من المناطق الجغرافية. وتزداد هذه الظاهرة سوءاً عندما تتركز فرص العمل ذات النوعية الجيدة في مناطق معينة غالباً ما تكون العواصم والمدن الرئيسية. وكمثال على ذلك تشير بيانات القوى العاملة في تونس إلى أن المسافة البعيدة التي تفصل العاطلين عن العمل من أصحاب المهارات المتدنية عن مواقع فرص العمل المتاحة تشكل أحد أبرز الأسباب لرفض عروضات العمل.

٤. عدم تكافؤ الفرص

هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى أن حصول الفرد في كثير من البلدان على وظائف محددة لا يخضع لاعتبارات تتصل بالعلم والخبرة، بل لعوامل شخصية لا دخل للفرد فيها، كنوع الجنس ومكان الإقامة والروابط العائلية، ومستوى تعليم الوالدين. ويقيس مؤشر الاختلاف المركّب التكافؤ في توزيع مخرجات أسواق العمل بين مجموعات ذات ظروف مختلفة. ولدى استخدام هذا المؤشر لتفسير المخرجات المسجلة في أوساط الشباب في مصر، والأردن، والمغرب، تبيّن أن نوع الجنس يلعب دوراً محورياً في عدم المساواة في مخرجات العمالة بين الأفراد. إلى ذلك يتبيّن من هذا القياس أن نسبة عدم التكافؤ في مخرجات «العمالة النظامية» و«العمالة في القطاع العام» تميل إلى الارتفاع في جميع البلدان.

ثانياً: من هم الأكثر تضرّراً من هذا الواقع ؟

إن عدم كفاءة سوق العمل يترك تأثيراً على مختلف شرائح المجتمع باستثناء قلة تحظى بوظائف جيدة ذات راتب مرتفع نسبياً وضمانات إجتماعية ووظيفية . ويبقى الأكثر تأثراً من جراء هذا الواقع هم فئة الشباب ، والنساء الراغبات في العمل، والفقراء وأصحاب المهارات المتدنية تبعاً لظروف متفاوتة نعرضها على الشكل التالي:

١. الشباب

يواجه الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عددًا محدودًا من فرص العمل الجيدة مقارنة مع فرص العمل المتوفرة لسكان المنطقة الأكبر سناً. لذلك تتفاوت استجابة هؤلاء الشباب لواقع السوق كلّ بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، إما بالصمود أمام البطالة الطويلة الأمد، إذا كان وضعهم أو وضع أهلهم يسمح بذلك، أو بالعمل بشكل غير نظامي وبأجر متدنٍ يكفي لسداد الاحتياجات الأساسية، ويُصاب الباقون بالإحباط ويستسلمون لواقع البطالة فيتوقفون عن البحث عن عمل .

إن نسبة الشباب غير الملتحقين بالمدرسة أو بسوق العمل تعكس بوضوح قلة مشاركة الشباب وتراجع اهتمامهم ببناء المهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل مستقبلاً. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لبيانات مسح الأسر في العراق، بلغت نسبة البطالة ١٨ ٪ بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ الحاصلين على التعليم الابتدائي . بيد أن الصورة الأكثر تعبيراً عن الواقع هي أن ٦٣ في المئة من الأفراد في المجموعة المشار إليها ليسوا في المدرسة ولا يعملون.

يمكن تفسير ارتفاع معدّل الشباب غير الناشطين اقتصادياً على أنه نتيجة الانتقال البطيء والجزئي من المدرسة إلى العمل، أي أنه تمديد لفترة دخول سوق العمل ممن يبحثون عن عمل للمرة الأولى. ويعود ذلك لديناميتين متلازمتين، تتمثل الأولى بالتباطؤ التاريخي للقطاع الخاص في الطلب على العمالة وتدهور معدلات التوظيف في القطاع العام في بعض البلدان، مما يقلّص عدد الوظائف المتاحة مقارنة بعدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل. أما الثانية فتتمثل بتطلعات الشباب واتجاهاتهم في السعي حصرًا إلى وظيفة في القطاع العام أو إلى وظيفة براتب مرتفع في القطاع الخاص.

٢. النساء : معدلات المشاركة في سوق العمل

تلعب الأعراف الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بعمل المرأة في دول المنطقة دوراً أساسياً في تفسير انخفاض العمالة لدى النساء . دون أن يخفي ذلك حقيقة التمييز تجاه النساء العاملات في سوق العمل.

وتتركز النساء العاملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما في العديد من البلدان الأخرى في مهن محدّدة. فبحسب تقرير البنك الدولي يتبيّن من بيانات العام ٢٠٠٦ أن عمل النساء في مصر يتركز في الزراعة والتعليم (حوالي ٦٠ في المئة من مجموع النساء العاملات)، في حين أن معظم الرجال يعملون في قطاع النقل والتجارة بالتجزئة والسياحة والصناعة التحويلية) أي القطاعات التي تؤمّن عادة رواتب أعلى)؛ وفي السياق نفسه تميل الإناث في المدارس أيضاً إلى اختيار العلوم الإنسانية والاجتماعية، بينما يتجه الذكور نحو العلوم والهندسة، وهي المجالات التي ترتبط عادة بالأجور المرتفعة في وظائف القطاع الخاص.

٣. الفقراء العاملون

يُظهر تقرير البنك أن تحليلاً سابقاً للدخل والمنافع وظروف العمل يؤكد أنّ الوظائف غير النظامية في أسواق عمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتصف بالأجر الضئيل والإنتاجية الضعيفة.

ويشكّل الفقراء العاملون من ذوي المهارات المتدنية نسبة كبيرة من السكان العاملين في هذه الوظائف في العديد من بلدان المنطقة. وتتراوح هذه النسبة بين ١٠ ٪ في الأردن وأكثر من ٥٠ ٪ في اليمن . ومعظم الفقراء هم عاملون في قطاع الزراعة ولا يتمتعون بمهارات عالية وغير مثبتين في وظائف معيّنة بل يعملون بشكل نظامي ما يعني أن معظمهم غير مغطى بأي نوع من التأمين الاجتماعي.

ثالثاً : النموّ الاقتصادي والعمالة

تعاني بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تفاوت استثنائيّ في الخصائص الاجتماعية–الاقتصادية، والتنمية المؤسّسية، والموارد الطبيعية، ولو أنها تشترك في العديد من الاتجاهات على صعيد الأداء الاقتصادي. فبعد الاستقلال في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين شهدت معظم البلدان نمواً قوياً نجم عن الاستثمارات العامة في البنية التحتية والتعليم والصحة التي موّلتها أسعار النفط المؤاتية. وقد تزامن مع معدّلات النمو المرتفعة (بين ٦ و ٧ بالمئة) تراكم متسارع لعوامل الإنتاج وتزايد في الإنتاجية المرتبطة بالاستثمارات الضرورية في رأس المال المادي والبشري. ولكن مع هبوط أسعار النفط الدولية في الثمانينيات، انهارت أُسس النمو السابقة لتتآكل معها توازنات الاقتصاد الكلّي وتتنامى أعباء الديون. و لم تنفع المساعدات الخارجية الضخمة (التي أتاحت الإنفاق لسنوات إضافية) في الحد من تراجع الاستثمارات بحدّة وانخفاض معدّل نمو احتياطيّ رأس المال المادي إلى النصف تقريباً بالمقارنة مع العقد السابق.

وعلى الرغم من تحقيق معدّلات نمو مطّردة خلال العقد الماضي (الذي تباطأ منذ الأزمة عام ٢٠٠٨)، بقيت سوق العمل عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات هذا النمو سواء على صعيد عدم خلق

فرص عمل كافيةً لاستيعاب العدد المتزايد للوافدين الجدد إلى سوق العمل، أو ارتفاع النمو السكاني بما يتجاوز ارتفاع نمو الوظائف المستحدثة.

وحتى الوظائف المستحدثة فقد كانت قيمتها المضافة قليلة نسبياً، مع استحواذ القطاع العام على النسبة الأكبرمن هذه الوظائف. وهذه الظاهرة تعكس الوتيرة البطيئة والمحدودة للتحوّل الهيكليّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع أنّ النتائج تختلف من بلد إلى آخر(بالمقارنة مع الاقتصاديات في أنحاء أخرى من العالم.

رابعاً: أهمّ الأسباب المشوّهة لسوق العمل

١. ضعف القطاع الخاص

يُظهر القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديناميكيةً ضعيفة، فلدى المنطقة أعلى متوسط أعمار للشركات في العالم، وأعلى متوسط عمري للمدراء التنفيذيين. وتدلّ دراسة مقارنة لمسارات تطور شركات كبيرة في البرازيل والأردن على أنه بالرغم من أن حجم الشركات في الأردن يكون أكبر عند إطلاقها، فإنها تنمو بوتيرة أبطأ مع مرور الوقت مقارنةً بالبرازيل. وعلى سبيل المثال يصبح حجم الشركة في البرازيل خلال فترة ١٠ سنوات حوالى ضعفَيْ حجم الشركة في الأردن. وغالباً ما تعتمد الشركات في كثير من بلدان المنطقة على الامتيازات التي تمنحها الدولة في إطار تبادل المصالح بين كبار المسؤولين السياسيين ورجال الأعمال.

٢. تشوّه أسعار المُدخلات

يزيد دعم الأسعار الشائع والضخم في مجال الطاقة في المنطقة من التكلفة النسبية للعمالة بالمقارنة مع تكلفة الطاقة، ما يحدّ بالتالي من الطلب على العمالة ويكبح أيضاً حوافز الابتكار، ممّا يعيق نمو الإنتاجية الذي يُعتبر محدِّداً رئيساً للطلب الطويل الأمد على العمالة.

٣. البيئة الرقابية

إن أولى مشاكل البيئة الرقابية هي كثرة عدد الجهات والمؤسسات الرقابية المنوط بها مراقبة سوق العمل وغياب التجانس والتنسيق فيما بينها، مما يجعل كافة أسواق العمل في المنطقة تناضل في وجه قطاع عام ثقيل نسبياً. كما أنّ تصميم نُظم الضمان الاجتماعي يؤثّر على ديناميات أسواق العمل، فنظُم التقاعد المكلفة والسخيّة جداً تغطي قلّة قليلة من العمّال،في حين أن غياب نظم فعّالة للتأمين ضد البطالة، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي الراعية للفقراء، يجعلون من خسارة الوظائف مسألة مكلفة للغاية.

٤. القوانين والضرائب المثبطة لخلق فرص عمل

يمكن للضرائب المرتفعة أن تؤثر على الكثير من قرارات الشركات والعمّال، بما في ذلك الانتقال للعمل في القطاع غير النظامي أو فتح باب التوظيف أو قبول عروض العمل مما يؤثر على الأجور الأساسية ومدّة العقود (مؤقتّة، لمدّة محدّدة، لمدة غير محدّدة)، وساعات العمل، وإجراءات الصرف من الخدمة (بما فيها مكافأة نهاية الخدمة). وفي العقد الماضي قام عدد من البلدان (كمصر والمغرب مثلاً) بإصلاح قوانين العمل لديها ما أدّى إلى رفع معدلات التوظيف بشكل عام. في حين بقيت هذه القوانين على حالها في عدد من البلدان الأخرى ومنها لبنان.

٥. آثار نظم التأمين الاجتماعي السخية

تعاني نُظم التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حداثة عهدها من مشكلة الاستدامة المالية. ويُعزى الخلل بين اشتراكات النظام والتزاماته، في جانب منه، إلى السخاء في منح المنافع. ومع تركّز عمل شريحة واسعة من القطاع الخاص في الإنتاج ذي القيمة المضافة المتدنية، غالباً ما تصبح اشتراكات الضمان الاجتماعي عبئاً على الشركات التي تضطر للجوء إلى التوظيف غير النظامي أو التلاعب بالأجور المصرّح عنها. وتنجم عن هذا الأمر بصورة عامة قاعدة اشتراكات محدودة مقابل عدد كبير من العمال المكتومين، الأمر الذي يفاقم من أزمة استدامة نظم التأمين الاجتماعي.

٦. فقدان المهارات اللازمة للحصول على عمل

تُعتبر المهارات اللازمة للحصول على عمل –بوصفها رأسمال مكوّناً من المهارات، والكفاءات، والشهادات الأكاديمية، والمؤهلات المهنية، بالإضافة إلى القدرة على تأدية العمل في الوظائف – تحدياً رئيسياَ أمام القوى الناشطة اقتصادياً في دول المنطقة. فنوعية التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال غير منسجمة مع احتياجات سوق العمل.

٧. ضعف الارتباط بين القطاع الخاص وقطاع التعليم والتدريب

تفتقر نُظم التعليم والتدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المعلومات التي تلبي احتياجات القطاع الخاص؛ بينما تعوز القطاع الخاص القدرة و/أو الاهتمام للعب دوره في منظومة تنمية المهارات المرتكزة على وجود طلب واقعي على هذه المهارات.

٨-النظرة إلى القطاع العام على أنه المستهلك الأبرز لنظم التعليم والتدريب

لا يزال القطاع العام المستهلكَ الأبرزَ لنظُم التعليم والتدريب، وبالتالي المحدِّد الرئيسي لخيارات الطلاب وتوقعّاتهم. إذ إنّ وظائف القطاع العام بالرغم من قلتها لا تزال محطّ أنظار الشباب حيث

يسعى الطلاب جاهدين لنيل شهادات تلائم الوظائف العامة، إلا أنّ تلك الشهادات غالباً ما لا تتلاءم وحاجات القطاع الخاص ، مما يترك الخريّجين مجرّدين من المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

٩- الدور المحدود لخدمات الوساطة

يدلّ الاستخدام الشائع للشبكات غير النظامية على عدم اتّساق المعلومات. ويمكن جزئياً حلّ هذه المشكلة بواسطة خدمات الوساطة بين العارضين والطالبين في سوق العمل. وفي هذا الإطار بإمكان وكالات التوظيف العامة والخاصة أن تضطلع بدور هام في مطابقة الوظائف إلا أنها لا تزال جديدة نسبياً وغير متطوّرة؛ فضلاً عن أنّ معظمها يفتقر إلى القدرة والفعالية.

خامساً : الخيارات المتاحة

يتبين مما تقدَّم أن التحديات في مجال العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي تحديات هيكلية. فقد سلّطت الفقرات السابقة للتقرير الضوء على القواعد التي ترعى توزيع عوائد النمو وكيف أنّ تأثيرها محدود في مجال خلق الوظائف. لذلك من الضروري وضع جدول أعمال متوسط الأمد لتصحيح الخلل الحالي باتجاه بُعدَين اثنين هما: تخصيص أكثر فعالية ومرونة للموارد، والعدالة في إتاحة الفرص. وعليه، لا بدّ من إعادة النظر في حوافز الشركات لجهة الاستثمار والنمو من أجل إطلاق العنان لطاقات القطاع الخاص. ويجب في الوقت عينه إعادة التوازن إلى الأنظمة الرقابية وشروط حماية العمالة في القطاع العام بغية الترويج لسوق عمل أكثرمرونة وحيويةً من جهة، والاستفادة القصوى من فرص العمل التي يمكن للنمو الاقتصادي ان يولدها من جهة أخرى. ومما لا شك فيه أن الحوكمة الرشيدة تُعتبر أساساً لتجهيز نُظم التعليم والتدريب كي تصبح قادرة على التكيف مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

١- تنظيم الحوافز تمهيداً للاستثمار، والابتكار، وخلق الوظائف

يمكن تحفيز خلق الوظائف عبر الحد من كلفة العمل مقارنةً بسائر عوامل الإنتاج الأخرى. وبما أنّ نظُم الضرائب و دعم الأسعار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مساعدة على توليد فرص العمل فإن خفض الضرائب على الأجور المتدنية والمتوسطة و/أو الحد من دعم الأسعار على سائر عوامل الإنتاج ضرورياً للوصول إلى خلق المزيد من فرص العمل.

وتفادياً لتداعيات إلغاء دعم الأسعار السياسية والاقتصادية لا بدّ من قيام الحكومات بالتعويض على المتضررين بشكل مناسب وموثوق ومساندة تحوّلهم نحو الإنتاج الأكثر ترشيداً للطاقة ، فضلاً عن الحاجة لإيجاد الدعم السياسي اللازم لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

٢. السماح للشركات بالمنافسة والاستثمار

٢-١ توفير الفرص المتكافئة

تُعتبر قضية الإصلاح الرقابي مسألة أساسية. فمن شأن الإصلاحات المؤسّسية التي تحسّن مساءلة الإدارة العامة أن تعزّز التطبيق المتّسق للقواعد والأنظمة الرقابية. ويمكن لهذه الإصلاحات أن تتضمّن عناصر منها نقل المسؤوليات وعملية اتّخاذ القرار إلى الطبقة الدنيا من الجهاز البيروقراطي، مما يساهم في تعزيز المساءلة ويقطع الطريق أمام التصرّف الانتهازي. وكذلك إعادة هيكلة نظُم التوظيف والترقية في الإدارات العامة بحسب الجدارة أو الانضباط كإستراتيجية للتنمية الإدارية بدلاً من الاعتبارات المناطقية والطائفية.

٢-٢ تفعيل التجارة للتخفيف من القيود على الطلب

ربما يكون تحرير التجارة أحد العوامل المناسبة لتفعيل المنافسة. وقد يؤدي الانفتاح المتزايد إلى تحقيق مكاسب أخرى بالتوجّه نحو الطلب العالمي على العمالة مما يساهم في تغطية فجوة الطلب المحلي في هذا المجال.

٣. إعادة التوازن إلى العقد الاجتماعي بغية الترويج لأسواق عمل أكثر دينامية

تكتسب عملية إرساء توازن بنّاء بين مرونة سوق العمل وحماية العمّال بُعداً محوريّاً في تعزيز أسواق عمل شاملة وحيوية. وهذه العملية تقتضي اتخّاذ قرارات بشأن الحد الأدنى للأجر، واتفاقيات الأجور، وسلّم الأجور في القطاع العام بالإضافة إلى قرارات حول تنظيم العقود، بما فيها إجراءات التوظيف والصرف، وساعات العمل في كلّ من القطاعين الخاص والعام؛ وكذلك قرارات تتعلّق بخصائص نُظم التأمين الاجتماعي.

ومن غير المستبعد أن يتطلب الوصول إلى توازن أعلى في الإنتاجية، وتوزيع أكثر إنصافاً للفرص في أسواق العمل، اتخاذ القرارات على أساس إجماعٍ واسع النطاق.

٤. سدّ فجوات المعلومات والمعرفة لدى الأطراف المعنية

إن تحديد ماهيّة المهارات الضرورية والحاجات الفعلية لسوق العمل يتطلب سد الفجوات الكبيرة في مجال المعلومات والمعرفة المرتبطة بنتائج التعلّم والعرض والطلب على المهارات العملية والعلمية المختلفة.

ومن شأن معالجة الإخفاقات في المعلومات والمعرفة أن تتيح لأصحاب العمل التعبير بشكل أفضل عمّا يحتاجون إليه من النظام التعليمي من جهة؛ وتحسين نوعية التعليم وكذلك تمكين العائلات والطلبة من اتخاذ القرارات الفضلى بناء على توقعات واقعية فيما يتصل بالانتقال من التعليم إلى العمل ، من جهة أخرى، بالنسبة إلى المدارس والمعلمين.

الجزء الخامس

آفاق الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط [1]

١– صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط»، ٢٠١٣.

مقدّمة

حافظت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) المستوردة للنفط على الاستقرار الكلّي الهش وذلك على الرغم من تنامي الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية. ويتوقع أن يكون التعافي الاقتصادي في هذه الدول بطيئاً في العام ٢٠١٣ انسجاماً مع الضعف في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والوقود إضافة إلى أثر الاضطراب السائد في المنطقة.

هذه الحال معطوفاً على ضيق الهامش المالي ومحدودية خيارات السياسة الاقتصادية، يتطلب إجراءات عاجلة على مستوى السياسات الاقتصادية الكلّية من أجل إعادة الاقتصاد إلى المسار المستديم.

فلتحقيق نمو شامل ومستدام على المدى المتوسط ينبغي معالجة مواطن القصور المزمنة وتوفير فرص العمل لجموع العاطلين الذين يشكل الشباب نسبة كبيرة منهم. كما لا ينبغي إغفال ضرورة تمتين شبكات الأمان الاجتماعي خصوصاً في زمن التحولات الذي تعيشه دول هذه المنطقة.

يعرض هذا التقرير الذي يصدر دورياً عن صندوق النقد الدولي لأهم التطورات الاقتصادية الكلية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

١. استمرار الهبوط الاقتصادي في ٢٠١٢، واحتمال تحقيق تعافٍ متواضع في ٢٠١٣.

يعيش قسم أساسي من دول «المينا» المستوردة للنفط حالاً من عدم الاستقرار، كما هي الأوضاع في مصر وليبيا والسودان، أو في سوريا التي تحوّل الصراع فيها إلى حرب أهلية. ويتزامن ذلك مع الارتفاع المستمر في أسعار الغذاء والوقود عالمياً وتدهور النشاط الاقتصادي للشركاء التجاريين لا سيّما في أوروبا والدول الصاعدة. هذه العوامل مجتمعة تلقي بأعبائها على النشاط الاقتصادي لهذه الدول من عدة جوانب.

فقد انخفضت صادرات السلع انخفاضاً ملحوظاً في عام ٢٠١٢ ، بعد ارتفاع نسبي عام ٢٠١١. واستمر ارتفاع تكاليف الواردات مع استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية من الغذاء والوقود وتراجع معدل قدوم السائحين في بعض البلدان، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيت ضعيفة. ولعل الاضطرابات التي أصابت إمدادات الغاز في الأردن والجفاف الذي ضرب المغرب هي من العوامل القطرية المعوقة للنمو في العام ٢٠١٢ .

ورغم زيادة الدعم الذي قدمته حكومات كثيرة في المنطقة عام ٢٠١١ لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتلبية المطالب الاجتماعية، فإن ريع هذا الإنفاق اقتصر في جانب كبير منه على ميسوري الحال، كما أن تأثيره بقي محدوداً في مجال توفير الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع الضعيفة. ومن ناحية أخرى، تراجعت الاستثمارات العامة في بعض البلدان مما أثر سلباً على النموالآني والمتوقع، تحت تأثير إنكماش الحيّز المالي المتاح للحكومات في عام ٢٠١٢ . كما تعرّض الاستثمار الخاص للضغط في ظل عدم اليقين نتيجة عدم الاستقرار السياسي ، وإن كان السيناريو الأساسي لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ يفترض حدوث تحسّن مطرّد في الاستقرار السياسي في معظم بلدان التحول العربي، باستثناء استمرار الوضع الراهن في سوريا والتداعيات الإقليمية المصاحبة.

وإستناداً إلى هذا الافتراض تبقى آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محفوفة بالتحديات. لذلك يتوقع إحراز مستوى معتدل من التعافي الاقتصادي عام ٢٠١٣ في ظل مساهمة العوامل القطرية الإيجابية في كل من أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا والمغرب في تعزيز النمو. وبالنسبة لبقية بلدان المنطقة تشير التوقعات إلى بقاء النمو دون مستوى الاتجاهات العامة على المدى الطويل، بينما يتوقع أن ترتفع معدلات البطالة نتيجة استمرار ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار السلع الأولية من الغذاء والوقود، واستمرار الاضطرابات الإقليمية، وانتشار أجواء عدم اليقين على مستوى السياسات.

٢. التضخم مستقر لكنّ استقراره هش

سجّل معدّل التضخّم الأساسي ارتفاعاً ضئيلاً في بعض البلدان، لكنه انخفض في بلدان أخرى. فقد تسارعت وتيرة التضخم الأساسي بدرجة طفيفة منذ نهاية ٢٠١١ في كل من باكستان وتونس نتيجة سياسات نقدية ملائمة وتراجع طفيف لأسعار الفائدة الإسمية. ومن المتوقع أن يرتفع التضخّم في مصر والمغرب وتونس، حيث تعتزم حكومات هذه البلدان تخفيض الدعم على السلع الأولية والطاقة. مما يعني انتقال أثر زيادات الأسعار إلى المستهلكين بشكل أكبر. الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات على مستوى السياسة النقدية لامتصاص أثر هذه السياسات حتى يتسنّى الاستمرار في التخفيف من حدة التوقعات التضخمية.

وفي كل الأحوال، سوف يتعيّن على السلطات الاستمرار في مراقبة التضخم بشكل دقيق واتخاذ ما يلزم من إجراءات إذا ما بدأت الآثار غير المباشرة لارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأولية بالتحقق، أو تسرّبت زيادات الأجور الشاملة في القطاع العام إلى القطاع الخاص مع بدء التعافي في اقتصادات MENA المستوردة للنفط في ٢٠١٣.

٣. إتساع العجز في التدفقات الخارجية

انخفضت الصادرات الكلية من السلع في كل من مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس، بالتزامن مع استقرار تحويلات العاملين في الخارج عام ٢٠١٢. وقد يُعزى انخفاض الصادرات لعدة عوامل منها الركود في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة، وتراجع أسعار السلع الأولية الأساسية عدا الوقود، واختلال توريد السلع التي تمر عبر سوريا، واضطرابات أنشطة التعدين في الأردن وموريتانيا وانفصال جنوب السودان.

ونظراً لحالة الوهن التي تصيب الاقتصاد العالمي يتوقع أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا تراجعاً طفيفاً مقارنة مع مستوياته المنخفضة أصلاً في عام ٢٠١١، ولذلك يلاحظ استمرار تراجع إصدارات السندات في الأسواق الرأسمالية الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، لا سيما في مصر ولبنان وباكستان، وذلك بوتيرة أسرع مما شهدته الأسواق الصاعدة الأخرى.

٤. الاحتياطيات الأجنبية

واصلت الاحتياطيات الأجنبية انخفاضها الحاد في العديد من البلدان خلال عام ٢٠١٢، حيث بلغت نسبة التراجع التراكمي في الاحتياطات منذ نهاية ٢٠١٠ حوالي ٦٠ ٪ في مصر و ٤٧٪ في الأردن و٣٦٪ في تونس و٢٩٪ في المغرب و ٢٠٪ في باكستان.

وهناك مؤشرات يجري استخدامها عادة لتقييم كفاية الاحتياطيات ومستوى المخاطر، ومنها عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات، والنسبة المئوية للدين قصير الأجل، والنسبة المئوية من النقود بتعريفها الواسع. واستناداً إلى هذه المؤشرات فإن مستوى الاحتياطايات في الأردن والمغرب وتونس يبعث على القلق حيث أصبح الحيّز المتاح لها لتحمل أية خسائر إضافية محدوداً.

٥. تزايد الدعم، وتدهور أوضاع المالية العامة

أدّت الضغوط المتزايدة للإنفاق الاجتماعي منذ عام ٢٠١٠ لمواجهة الاضطرابات السياسية وارتفاع الأسعار الدولية للغذاء والوقود إلى حدوث زيادة كبيرة في النفقات الحكومية الجارية. فقد شكّل دعم أسعار الغذاء والدواء وتكاليف أجور القطاع العام الجانب الأكبر من زيادة الإنفاق في مصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس.

وهذه الزيادة في النفقات الجارية كانت على حساب تقليص النفقات الرأسمالية في هذه البلدان، باستثناء لبنان وموريتانيا وتونس. وقد ترافق ذلك مع انخفاض الإيرادات أيضاً كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن والمغرب وباكستان، نتيجة الإجراءات المتخذة للتحفيز الاقتصادي ، عبر منح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، فضلاً عن امتصاص الإضطرابات الاجتماعية.

ويبلغ متوسط الانخفاض في رصيد المالية العامة (الفائض أو العجز بالموازنة العامة) الكلي لبلدان MENA المستوردة للنفط، مقارنة بعام ٢٠١٠ حوالي ٢,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وفي السنوات الأخيرة اعتمدت حكومات العديد من بلدان MENA المستوردة للنفط بشكل متزايد على البنوك المحلية لتمويل عجز المالية العامة، نظراً لتخفيض تصنيفها الائتماني وتزايد فروق العائد على السندات في الأسواق المالية الدولية، وفاق معدل نمو الائتمان المقدم للحكومات من البنوك التجارية نمو الودائع مما أدى إلى انخفاض الائتمان المتاح للقطاع الخاص، وزيادة أسعار الفائدة على سندات الخزانة المحلية في مصر والأردن.

٦. إرتفاع مستويات الدين، وضرورة ضبط الأوضاع المالية

إرتفعت مستويات الدين في معظم البلدان، حيث بلغ متوسط إجمالي الدين العام في بلدان MENA المستوردة للنفط (عدا سوريا) حوالي ٦٨٪ من الناتج المحلي.

ومن المتوقع أن تجبر هذه الدول على اتخاذ إجراءات لتخفيض ديون القطاع العام على المدى المتوسط. ففي ظل السياسات الراهنة، يُتوقّع بقاء متوسط الدين العام أعلى من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط، حتى مع اعتماد التدابير الواسعة المزمع اتخاذها لضبط أوضاع المالية العامة في بعض البلدان في عامي ٢٠١٣–٢٠١٤، واستمرار الفروق المواتية بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو الناشئ على الأرجح من الكبح المالي على المستوى المحلي، من المتوقع أن يكون العجز الأولي سالباً في دول المينا المستوردة للنفط (أي تحقيق فوائض)، وذلك نتيجة السياسات المقررة والقاضية بتخفيض العجز بواقع ١٪ إلى ٢ ٪ . إن حدوث أي انحراف عن هذا المسار التصحيحي أو حدوث صدمات سلبية للنمو الاقتصادي تؤدي إلى مفاقمة أوضاع المالية العامة.

٧. القطاع المالي: تباين الآداء

تُبيّن مؤشرات القطاع المالي أن هبوط النشاط الاقتصادي عالمياً وإقليمياً قد ترك أثراً محدوداً حتى الآن على القطاع المالي، ومن المحتمل أن تتسبب زيادة التمويل المقدم من الحكومات والتساهل التنظيمي لبعض البلدان في حجب الضعف المتزايد في جودة الأصول المالية على المدى القريب، فوفقاً للبيانات الصادرة ارتفع حجم القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض في كل من جيبوتي والأردن والسودان وتونس على مدار العام الماضي.

أما أسواق الأوراق المالية في مصرفقد حققت مكاسب كبيرة عام ٢٠١٢ مقارنة بباقي الدول ، وجاءت تونس في المرتبة التالية. وفي المقابل، استمر تراجع أسواق الأوراق المالية في كل من الأردن،

ولبنان والمغرب، وانخفض الهامش على السندات السيادية مؤخراً في كل من مصر والأردن (نظراً لانحسار أجواء عدم اليقين السياسي) لكنها ارتفعت في لبنان، نتيجة تزايد المخاطر وتداعيات الأحداث السورية منذ شهر أيار/مايو ٢٠١٢.

٨. ازدياد مخاطر التطورات السلبية

نظراً لاستمرار ضعف النمو الاقتصادي والتراجع الكبير في الاحتياطيات الوقائية، تواجه المنطقة مخاطر سلبية كبيرة تحيط بآفاق الاقتصاد، في مقدمها استمرار أجواء عدم اليقين السياسي، فلا يزال العديد من الحكومات في المنطقة في طور انتقالي، الأمر الذي قد يسفر عن آثار معاكسة كبيرة على البيئة الاقتصادية وعلى عملية تنفيذ السياسات الاقتصادية الموضوعة.

وبالإضافة إلى المخاطر السياسية فقد يترتّب على الزيادات الجديدة في الأسعار العالمية للغذاء والوقود آثار كبيرة على الناتج، وأرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية والتضخم. ومن هذه الآثار المباشرة على سبيل المثال نجد أن زيادة أسعار الغذاء بنسبة ١٠٪ ستؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري الخارجي وعجز المالية العامة في بلدان MENA المستوردة للنفط بواقع ٠,٣٪ و٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وقد يؤدي حدوث زيادة مماثلة بنسبة ١٠٪ في أسعار النفط إلى زيادة عجز الحساب الجاري الخارجي وعجز المالية العامة بنسبة ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن المحتمل كذلك أن تزداد الضغوط التضخمية. ورغم ضعف روابط القطاع المالي مع منطقة اليورو فإن روابط القطاع العيني التي تمتد عبر قنوات التجارة وتحويلات العاملين لها أهمية خاصة في عدة بلدان، وأيّ تفاقم لأزمة منطقة اليورو يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً شديداً على دول منطقة MENA.

٩. ضرورة إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع مستدامة

لا تقتصر صعوبة الآفاق الاقتصادية في المدى القريب على بلدان التحول العربي فقط، لكنها تشمل أيضاً بلدان MENA المستوردة للنفط على نطاق أوسع (باستثناء جيبوتي وموريتانيا). فقد أصبحت إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع مستدامة مطلباً ضرورياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي بعد ازدياد مواطن الخطر التي تهدد الحسابات الخارجية والمالية العامة، فضلاً عن ضعف التمويل الرسمي الخارجي.

وسوف تشكل تدابير ضبط أوضاع المالية العامة جزءاً من أي برنامج يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولن يقتصر دورها – إذا ما استمر تنفيذها – على دعم استدامة أوضاع الدين العام والأوضاع الخارجية فحسب، بل يرجح أن تؤدي أيضاً إلى زيادة الائتمان المتاح للقطاع الخاص .

١٠. الحد من أثر ضبط أوضاع المالية العامة على النمو والأوضاع الإجتماعية

من شأن إعادة التوازن بين بنود النفقات والإيرادات المساعدة على ضبط أوضاع المالية العامة، مع تقليل الأثر الانكماشي على الناتج، والتأثير السلبي على الفقراء. وسوف يكون الحد من الدعم المعمّم بمثابة أحد العناصر المهمة في ضبط أوضاع المالية العامة، ويمثل هذا الدعم وسيلة تفتقر للكفاءة في تعزيز النشاط الاقتصادي وحماية الفقراء، ويتسبب في حدوث تشوّهات مكلفة، وينبغي الاستعاضة عنه بتمتين شبكات الأمان الإجتماعي الموجهة إلى المستحقين. ومن الممكن استخدام جانب من الموارد التي يتيحها تخفيض الدعم في زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة لحفز النمو والحد من التفاوت بين المداخيل.

١١. ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو المتكامل والمستدام

حتى الآن لا تزال ضرورات التحول السياسي تجعل التركيز ينصبّ على الإصلاحات السياسية، في حين أن معدلات البطالة آخذة في الازدياد، متجاوزة مستوياتها المرتفعة أصلاً، حيث تحتاج دول مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس إلى توفير ١٨ مليون فرصة عمل جديدة على مدار هذا العقد الحالي لاستيعاب العاطلين عن العمل والوافدين الجدد إلى سوق العمل . وسوف يتطلب خلق فرص العمل الضرورية في القطاع الخاص تحقيق زيادة كبيرة ومستدامة في معدلات النمو لا تقل عن ٢٪ . ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم تتم مواصلة الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين القدرة التنافسية.

ويتعيّن على هذه البلدان أن تسعى إلى تحقيق النمو المرتفع والمستمر بقيادة القطاع الخاص، وبدعم من زيادة الاستثمار الخاص وارتفاع مستوى الإنتاجية، مما يتطلب إجراء الإصلاحات لتهيئة بيئة الأعمال المواتية لتحقيق هذا النمو. ويمكن أن تسهم إصلاحات سوق العمل والتعليم في تحسين بناء المهارات وتوفير الحماية للعمالة. كما يمكن لإصلاحات تنظيم الأعمال ونظُم الحوكمة أن تساعد على تحقيق المرونة والشفافية والمساواة في العلاقة مع مؤسسات الأعمال وتقليص نطاق السعي لتحقيق المكسب الريعي.

وإضافة إلى ذلك قد يؤدي تأمين البيئة الجاذبة للتمويل إلى تحفيز استثمارات الأعمال الحرة والخاصة، غير أن جدول أعمال الإصلاحات القائم يتسم بالتعقيد، وسوف يستغرق تنفيذه وقتاً طويلاً. وهو قد لا يتلاءم مع التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومات على مستويات المالية العامة ، والعدالة الاجتماعية، وزيادة مطالبة الشباب بالعمل اللائق، وشبكات الحماية الاجتماعية .

الجزء السادس

إحصاءات ومؤشرات

١. النشاط الاقتصادي العام مقاساً بالمؤشر المركّب

يتكوّن المؤشّر المركّب (Coincident indicator) من متغيّرات رئيسية عديدة تعكس النشاط الاقتصادي العام في لبنان ومنها : الواردات والعمالة غير الزراعية والإنتاج الصناعي والدخل الفردي وغيرها. ويصدر هذا المؤشر عن مصرف لبنان بشكل شهري. و باحتساب معدل الترابط بين هذا المؤشر ومعدل النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي يتبيّن أن نسبة الترابط تقارب الـ ٨٥٪ وهي نسبة مرتفعة بكل المعايير. لذلك ينظر إلى هذا المؤشر على أنه صورة تقريبية لحركة النشاط الاقتصادي في لبنان.

وقد أظهر المؤشر المركّب تنامياً في مجمل النشاط الإقتصادي بنسبة ١,٢ ٪ و ٣,٤ ٪ عن شهري شباط ٢٠١٣ و آذار ٢٠١٢ على التوالي. وبلغ معدّل المؤشر ٢٦٥,٥ نقطة في الفصل الأول من العام الحالي مقارنة مع ٢٥٩,٥ نقطة للفصل الأول من العام الماضي. أي أن نسبة النمو خلال هذه الفترة قاربت ٤٪ . أما تطور هذا المؤشر خلال الفصل الأول من العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ فقد كان على الشكل التالي:

جدول رقم (٤): المؤشّر المركّب

	٢٠١٢	٢٠١٣	معدّل النمو
كانون الثاني	٢٤٩,٨	٢٦٣,٩	٥,٦
شباط	٢٦٣,٩	٢٧٠,٦	٢,٥
آذار	٢٦٤,٨	٢٧٣,٩	٣,٤
معدل الفصل الأول	٢٥٩,٥	٢٦٩,٥	٣,٨
معدل السنة ٢٠١٢	٢٥٦,٦		

المصدر: مصرف لبنان

٢. المالية العامة

أظهرت نتائج المالية العامة لغاية شهر كانون الأول من العام ٢٠١٢ أن العجز الإجمالي بلغ ٥،٩١٨ مليار ليرة. أما العجز الأولي (بدون خدمة الدين) فقد بلغ ١٦٦ مليار ليرة.

وقد أوضح بيان الإنجاز المالي لوزارة المالية الذي يلخّص عمليات الموازنة والخزينة أن العجز الإجمالي (الموازنة وعمليات الخزينة) بلغ لغاية كانون الأول ٢٠١٢ نحو ٥،٩١٨ مليار ليرة، أي ما نسبته ٢٩,٤٧ في المئة من إجمالي النفقات المحققة خلال هذه الفترة، مسجلاً ارتفاعاً عن العجز المحقق خلال الفترة

نفسها عن العام ٢٠١١ قدره ٣٥٣٠ مليار ليرة، أي ما نسبته ٢٠,٠٥ من إجمالي النفقات .

أما العجز الأوّلي الإجمالي الذي تحقق لغاية شهر كانون الأول ٢٠١٢ فقد بلغ ١٦٦ مليار ليرة، أي نحو ٠,٨٢٪ من مجمل النفقات، وبانخفاض قدره ٢،٦٧٠ مليار ليرة عن العام ٢٠١١، حين بلغ الفائض الأولي نحو ٢،٥٠٥ مليار ليرة، أي ما نسبته ١٤,٢٣٪ من مجمل النفقات..

- الإيرادات

بلغ إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة المحصلة خلال العام ٢٠١٢ نحو ١٤،١٦٤ مليار ليرة، أي بارتفاع قدره نحو ٩٣ مليار ليرة ، ونسبته ٠,٦٦ في المئة، مقارنة مع العام ٢٠١١. ويعود جزء من هذا التحسن إلى الارتفاع الذي شهدته إيرادات الجمارك بقيمة نحو ٧٢ مليار ليرة أو ٣,٣٢ في المئة.

- النفقات

بلغ إجمالي الإنفاق (الموازنة والخزينة) لغاية شهر كانون الأول من العام ٢٠١٢ نحو ٢٠،٠٨١ مليار ليرة، في مقابل ١٧،٦٠٠ مليار ليرة للفترة نفسها من العام ٢٠١١، الأمر الذي يعكس ارتفاعاً في حجم الإنفاق الإجمالي قدره نحو ٢،٤٨١ مليار ليرة، ونسبته ١٤,١ في المئة.

وفي التفاصيل، بلغ مجموع الإنفاق خارج خدمة الدين العام خلال هذه الفترة من العام ٢٠١٢ نحو ١٤،٣٢٩ مليار ليرة، وذلك مقارنة مع مبلغ ١١،٥٦٦ مليار ليرة للفترة ذاتها من العام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٢،٧٦٤ مليار ليرة في حجم هذا الإنفاق.

جدول رقم (٥): نتائج المالية العامة للعامين ٢٠١١- ٢٠١٢

المالية العامة (مليار ليرة)	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الإنفاق	١٧٦٠٠	٢٠٠٨١
الإنفاق خارج خدمة الدين	١١٥٦٦	١٤٣٢٩
تسديد فوائد وأقساط الدين العام	٦٠٣٤	٥٧٥٢
إجمالي الإيرادات	١٤٠٧٠	١٤١٦٤
الفائض /العجز الأولي	٢٥٠٥	-١٦٦
إجمالي الفائض/ العجز المحقق	-٣٥٣٠	-٥٩١٨
إجمالي الفائض /العجز من إجمالي النفقات (٪)	٢٠,٠٥	٢٩,٥

المصدر: وزارة المالية

٣. الدين العام

جدول رقم (٦): تطور الدين العام للفصل الأول سنة ٢٠١٣

الدين العام	كانون الأول ٢٠١٢	آذار ٢٠١٣	التغير بين كانون الأول ٢٠١٢ /آذار ٢٠١٣
إجمالي الدين العام (مليار ليرة)	٨٦،٩٥٩	٨٧،٠٥٣	٠,١١
الدين العام الصافي (مليار ليرة)	٧٤،٠٤٣	٧٥،٥١٠	١,٩٨

المصدر: وزارة المالية

بلغ حجم الدين العام في نهاية الفصل الأول لعام ٢٠١٣ ما مقداره ٨٧،٠٥٣ مليار ليرة (٥٧,٧٥ مليار دولار)، أي بارتفاع نسبته ٠,١١ ٪ عن مستوى الدين العام نهاية ٢٠١٢. وقد ارتفع حجم الدين الصافي (حجم الدين العام الصافي = إجمالي الدين العام – ودائع القطاع العام) إلى ٧٥٥١٠ مليار ليرة (٥٠,٠٩ مليار دولار) مسجلاً إرتفاعاً بنسبة ١,٩٨ ٪ مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٢.

يتوزّع هذا الدين إلى ٥١٠١٦ مليار ليرة بالعملة المحلية، أي بزيادة قدرها ١,٦٣ في المئة مقارنة مع نهاية ٢٠١٢، و ٣٦٠٣٧ مليار ليرة بالعملة الأجنبية، أي بانخفاض نسبته ١,٩٧ في المئة مقارنة مع نهاية ٢٠١٢.

وقد توزّع الاكتتاب في اليوروبوند وسندات الخزينة في الفصل الأول لعام ٢٠١٣ على الشكل التالي: المصارف التجارية حوالي ٤٦ ٪ ، المؤسسات العامة ٣٣ ٪ ، ومصرف لبنان ١٣ ٪ .

القطاع الخارجي

ـ الميزان التجاري

ارتفع العجز في الميزان التجاري بشكل تدريجي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري. ففي شهر كانون الثاني سجّل الميزان عجزاً بلغ ١,٨٧ مليار ليرة، وارتفع إلى ٢,١ و ٢,٥ مليار ليرة في شهري شباط وآذار على التوالي.

أما فصلياً، فقد سجل الميزان التجاري في الفصل الاول من العام ٢٠١٣ عجزاً بقيمة ٦,٥١ مليار ليرة مقابل عجز بقيمة ٧,٢٧ مليار ليرة لنفس الفترة من العام الماضي، أي بتحسن نسبته ١٠٪ .

وفي التفاصيل، سجلت الواردات ارتفاعاً متواصلاً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ بلغت نسبته ٨,٨٪ و ١٥,٩٪ في شهري شباط وآذار على التوالي. إلا أن مجموع الواردات خلال الفصل الأول تراجعت بنسبة ٧,٧ ٪ مقارنة بالفصل الأول من عام ٢٠١٢، الأمر الذي خفض العجز في الميزان التجاري وذلك تزامناً مع ارتفاع في الصادارت بنسبة ٣,٣ ٪ في الفصل الأول لعام ٢٠١٣ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

وقد ساهم هذا التراجع في الوادرات والارتفاع في الصادارت في تعزيز مؤشر تغطية الصادرات للواردات، الذي ارتفع من ١٩٪ في الفصل الأول لعام ٢٠١٢ إلى ٢٢ ٪ في الفصل الأول من العام الحالي.

- ميزان المدفوعات

سجّل ميزان المدفوعات خلال شهري كانون الثاني وشباط عام ٢٠١٣ فائضاً إجمالياً بحوالي ٢٩١ مليون دولار، ثم انقلب إلى عجز قدره ٣٥٣ مليون دولار في شهر آذار، ليقفل الفصل الأول على عجز بقيمة ٦٢ مليون دولار تقريباً . وذلك بالمقارنة مع عجز قدره ٣٧٣ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠١٢، أي بتحسن نسبته ٨٣٪.

وقد تزامن هذا العجز في ميزان المدفوعات مع تراجع حجم التدفقات المالية إلى لبنان بنسبة ٤,٣ ٪ في الفصل الأول من عام ٢٠١٣، مقارنة بالفصل الأول من عام ٢٠١٢. يذكر أن فائض ميزان المدفوعات المحقق للمرة الأخيرة عام ٢٠١٠ قد بلغ حينها ٩٧٨,١ مليون دولار .

ويعرض الجدول التالي أبرز مؤشرات القطاع الخارجي:

جدول رقم (٧): مؤشرات القطاع الخارجي

مجموع الواردات(مليون ليرة)	٢٠١٢	٢٠١٣
كانون الثاني	٢١٩٢٢٨٥	٢٤٨٢٣٦٦
شباط	٤٢٢٠٦٣٥	٢٧٠٠٨٢٢
آذار	٢٥٩٧٧٢٣	٣١٣١٢٦٠
معدل الفصل الأول	٣٠٠٣٥٤٧,٧	٢٧٧١٤٨٢,٧
مجموع الصادرات (مليون ليرة)	٢٠١٢	٢٠١٣
كانون الثاني	٥٢٤٢٦٨	٦١٠١٠٦
شباط	٦٤٧٢٦٠	٥٧٣٨٨٣
آذار	٥٦٨٢٠٦	٦١٢٩١٦
معدل الفصل الأول	٥٧٩٩١١,٣	٥٩٨٩٦٨,٣
الميزان التجاري (مليون ليرة)	٢٠١٢	٢٠١٣
كانون الثاني	-١٦٦٨٠١٧	-١٨٧٢٢٦٠
شباط	-٣٥٧٣٣٧٥	-٢١٢٦٩٣٩
آذار	-٢٠٢٩٥١٧	-٢٥١٨٣٤٤
معدل الفصل الأول	-٢٤٢٣٦٣٦,٣	-٢١٧٢٥١٤,٣
التدفقات المالية (مليون دولار)	٢٠١٢	٢٠١٣
الفصل الأول	٤٤٤٨,٨	٤٢٥٨,٨
ميزان المدفوعات (مليون دولار)	٢٠١٢	٢٠١٣
كانون الثاني	-٢٨٩,٨	٣٨٢,٥
شباط	-١٣٤,١	-٩١,٧
آذار	٥٠,٧	-٣٥٣
الفائض/ العجز للفصل الأول	-٣٧٣,٢	-٦٢,٢

المصدر: مصرف لبنان

تمويل برنامج إعادة الإعمار

يشمل التمويل المحقق لبرنامج إعادة الإعمار إتفاقيات قروض مصادق عليها في مجلس النواب ، وإتفاقيات قروض موافق عليها من قبل الحكومة، وإتفاقيات هبات وضعت قيد التنفيذ.بموجب مراسيم حكومية . وقد بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي المحقق منذ العام ١٩٩٢ وحتى نهاية ٢٠١١ ما يوازي ٩٤٨٣,٢١ مليون دولار، موزعة بين قروض بقيمة ٦٦٦٥,٦٩ مليون دولار وهبات بقيمة ٢٨١٧,٥٣ مليون دولار. أي أن القروض تمثل ما نسبتة ٧٠٪ والهبات ٣٠ ٪ من إجمالي التمويل الخارجي .

يساهم حوالي ٢٤ مصدر تمويل خارجي أساسي في تمويل برنامج إعادة الإعمار . ويظهر الجدول رقم (٨) أدناه حصة كل مصدر ساهم بأكثر من ١٠ مليون دولار في تمويل البرنامج. حيث يلاحظ ان أكثر من ٩٠٪ من إجمالي التمويل الخارجي يتوزع على ثلاثة عشر مصدراً أساسياً . في حين يتبين من الجدولين رقم (٩) و(١٠) توزع القروض والهبات بحسب المصادر وتوزع القيمة بحسب القطاعات .

ففي توزع التمويل الخارجي على القطاعات الرئيسية، بلغت حصة قطاعات النبى التحتية الأساسية ٣٧ ٪، وهي تعود بصورة رئيسية لقطاعات الكهرباء والإتصالات والنقل البري والبحري والجوي. في حين بلغت حصة القطاعات الإجتماعية ٢٦ ٪ .بما فيه قطاعات التعليم والصحة العامة وتعويضات الإسكان والشباب والرياضة وترتيب الأراضي والبيئة . أما القطاعات الإنتاجية فقد حصلت على ١٩ ٪، وهي تشمل الزراعة والري والصناعة والسياحة وخدمات القطاع الخاص والإدارة المحلية والمركزية وقطاعات مختلفة. بالإضافة الى حصة الخدمات الأساسية البالغة ١٨ ٪، موزعة بين قطاعات إمداد مياه الشرب والصرف الصحي والنفايات الصلبة.

الجدول رقم (٨): نسبة مساهمة المصادر في إجمالي التمويل الخارجي

المصادر	النسبة (٪)
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٤
البنك الأوروبي للتثمير	١١
المصارف التجارية	٣
الجمهورية الفرنسية، الوكالة الفرنسية للتنمية البروتوكول الفرنسي	٤
جمهورية ألمانيا (KFW، GTZ)	٢
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	١٠
الإتحاد الأوروبي	٦
جمهورية إيطاليا	٦
اليابان	٢
الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية	١١
المملكة العربية السعودية الصندوق السعودي للتنمية	١٠
دولة قطر	٣
باقي المصادر	٩

الجدول رقم (٩): القروض وتوزيعها حسب القطاعات ومصادر التمويل (مليون دولار)

مصادر التمويل	البنى التحتية الأساسية	القطاعات الإجتماعية والإقتصادية	الخدمات الأساسية	القطاعات المنتجة	المجموع
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	٧٤٦,٩٨	٢٠٨,٢٨	١١٣,٩١	٢٦٥,٠٧	١٣٣٤,٢٤
البنك الأوروبي للتثمير	٥٠٦,٧٤	٥,٩٠	٣٦٤,١٨	١٥٥,٥٢	١٠٣٢,٣٥
المصارف التجارية	٣٠٠,٨١			٠,٩٨	٣٠١,٧٩
الجمهورية الفرنسية، الوكالة الفرنسية للتنمية البروتوكول الفرنسي	١٤٠,٤٣	١٨,٥٣	١٧٤,٩٣	٥٣,٥٣	٣٨٧,٢٥
جمهورية ألمانيا (KFW، GTZ)	٦٦,٥٧		٢٨,٨١		٩٥,٣٨
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	٣٩٤,٨٩	٣١٩,٩٤	١٣٧,٨٦	١٣٩,٦٠	٩٩٢,٢٩
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	٢٣,٣٣		١٩,٠٩	١٥,٩١	٥٨,٣٢
جمهورية إيطاليا	٢٨٥,٠٤	١٣,٢٦	٩٣,٥٤		٣٦٤,٨٣
اليابان			١٥٢,٠٨	١٥,٧٦	١٦٧,٨٤
الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية	٣٠٧,٨٦	٨٢,٠٣	١٢٧,١٦	٧١,٦٤	٥٨٨,٦٩
المملكة العربية السعودية الصندوق السعودي للتنمية	١٣٨,٨٠	٩٢,٩٩	٣٤,٥٢	٦,٣٤	٢٧٢,٦٦
صندوق أبو ظبي للتنمية	١٠,٠٥	٢٥,١١	٢٧,٦٣		٦٢,٧٩
الولايات المتحدة الوكالة الأميريكية للتنمية الدولية				٢١,٠٠	٢١,٠٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية				٣٣,٢٤	٣٣,٢٤
صندوق منظمة أوبيك للتنمية الدولية	٣٥,٠٠	١٩,١١	٥,٠٠	٥,٠٠	٦٤,١١
مصادر تمويل أخرى	٠,٧٧			٨,٠٨	٨,٨٥
مصادر تمويل أخرى	٧٧			**٨٠٨**	**٨٨٥**

الجدول (١٠): الهبات وتوزيعها حسب القطاعات ومصادر التمويل

مصادر التمويل	البنى التحتية الأساسية	القطاعات الإجتماعية والإقتصادية	الخدمات الأساسية	القطاعات المنتجة والقطاعات الأخرى	المجموع
مجموعة البنك الدولي	٥,٠٠	١,٣٣	١٥,٠٠	٤٦,٨٧	٦٨,٢٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١١,١٠	١١,٣٩	٥,٥٤		٢٨,٠٤
جمهورية الصين الشعبية	٦,٠٢	٣,٥٩		٢,٠٠	١١,٦٢
البنك الأوروبي للتثمير	٠,٩٣		١٠,٧٦		١١,٦٩
الإتحاد الأوروبي	٢٥,٣٨	١٠٨,٤٨	٥٣,٨٨	٣٥٣,١٩	٥٤٠,٩٤
الجمهورية الفرنسية، الوكالة الفرنسية للتنمية، البروتوكول الفرنسي	١٢,٩٨	٣,٥٥	٣,٢٧	١٣,١٥	٣٢,٩٥
جمهورية ألمانيا (KFW، GTZ)	٥,١٨	٣١,٧٢	٥٣,٠٥	٥,٢٤	٩٥,١٩
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	٠,٢٥	١,٩١		٥,٠٦	٧,٢٢
جمهورية إيطاليا	١٠,١١	١٢٨,٤٢	١١,٦٦	١٦,٠٤	١٦٦,٢٣
اليابان	١,٤٤	١,٩٦	٢,٢٣	٣,٣٩	٩,٠٢
دولة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٧٩,١١	٢٣٣,٩٤	٦٣,٣٠	٥٥,٤١	٤٣١,٧٥
سلطنة عمان		٥٨,٧٩		١٣,٥٠	٧٢,٢٩
دولة قطر		٢٣٦,١٤		٩١,٠٠	٣٢٧,١٤
المملكة العربية السعودية، الصندوق السعودي للتنمية	١٦٩,٧١	٤٠٨,٥٦	٣٦,٥٣	٥٣,١٧	٦٦٧,٩٧
المملكة الإسبانية	٦,٤٨	٤٥,٣٦			٥١,٨٤
الجمهورية التركية		٢٠,٠٠			٢٠,٠٠
دولة الإمارات العربية المتحدة		٥٠,٠٠		٥,٠٠	٥٥,٠٠
الولايات المتحدة، الوكالة الأميريكة للتنمية الدولية	٣٠,٠٠	٨٧,١٣		٢٣,٠٠	١٤٠,١٣
الأمانة العامة للأمم المتحدة (بما فيها تعهدات الدول الأعضاء)	٢,٤٤	٢٩,٧١		٢٨,٤٠	٦٠,٥٧
هبات أخرى	٢,٨٢	١٣,٧٤		٢,٧٥	١٩,٧٢

Introduction

Economic stagnation in Lebanon and several countries of the region coincided, during the first months of 2013, with quick acceleration of security and political instability. This issue urged concerned parties about economic, social and developmental situations to try to prospect the horizons of the epoch in this field- though lot of pessimism. The International Bank that published several related studies at the beginning of the year ranked first among these concerned parties.

Meanwhile, the current situation has been imposing itself in not less vital issues. Under the lack and high cost of fossil energy resources and electricity rationing in Lebanon, looking for alternative renewable and green energy resources is continuous. Enduring decrease in public expenditure and the increasing gap of local area development lead to search in the sectarian dimensions of public money distribution in Lebanon.

These subjects are the content of the eleventh developmental report. The first chapter presents the last recorded indices at the business environment level in Lebanon and the required reforms to restore trust in the short and long terms. The second chapter deals with the situation of renewable resources in Lebanon and the obstacles that prevent this sector's development. The third chapter shows the sectarian dimension of public expenditure in Lebanon through several statistical indices.

While the fourth chapter sheds light on the situation of labor market in the countries of the Middle East and North Africa as well as the available options in this field, the fifth chapter tries to draw a future picture of the economies horizons of these countries starting from the current situation and based upon the International Bank-field studies.

The last chapter of this volume includes fundamental statistical and economic indices that reach various economic activities, public financial situations, the public debt, balance of trade, loans and foreign aids.

4-Foreign reserves 55
5-Increase of subsidy and decline of public financial situations 55
6-Increase of debt levels and the necessity of controlling financial situations 56
7-The financial sector: uneven performance 56
8-Increase of negative developments risks 57
9-Necessity of restoring macro-economic to sustainable situations 57
10-Halt the impact of public financial situation control on growth and social conditions 58
11-Necessity of making hierarchical reforms to enhance the complete and sustainable growth 58
Part Six: Statistics and Indices 59
The public economic activity measured according to the compound index 61
The public finance 61
The public debt 63
The foreign sector 63
Financing the reconstruction program 65

2- The relation of social expenditure with health 35
3- Social expenditure and education sector 37
4- Social expenditure and other social indices 38
Third: The confessional and sectarian distribution as a main index of public debt in lebanon 38
Part four: Labor markets in the Middle East and North Africa 41
Introduction 43
First: The current situation of labor market in MENA 43
1- Wagevariance between regular and non-regular sectors 43
2- Difficulty of movement between low wage sectors and high wage sectors 44
3- The geographical differences in the labor market (unemployment) 44
4- Inequality of opportunities 44
Second: Who are mostly harmed of this situation 45
1-Youths 45
2-Women: participation rates in labor market 45
3-Working poor people 46
Third: economic growth and unemployment 46
Fourth: most important distortive reasons of labor market 47
1-Weakness of public sector 47
2-Distortion of inputs' prices 47
3-Censorship environment 47
4-The discouraging laws and taxes to find job opportunities 48
5-Impacts of generous social insurance systems 48
6-Lack of necessary skills to find a job 48
7-Weak linkage between the private sector and education and training sector 48
8-A look at the public sector as the most prominent consumer of education and training systems 48
9-The limited role of mediation service 49
Fifth: Available Options 49
1-Organization of motives as an introduction of investment, creativity and finding jobs 49
2-Allowing companies to compete and invest 50
3-Rebalancing the social contract in order to make a propaganda for more dynamic labor markets 50
4-Filling the gaps of information and knowledge for some parties 50
Part Five: the horizons of economy in oil importing-Middle eastern and North African countries 51
Introduction 53
1-Continuance of economic drop out in 2012, and the likelihood of realizing modest recovery in 2013 53
2-Inflation is stable but crumbly 54
3-Expansion of deficiency in external flows 55

Table of contents

Introduction of the volume 9
Part one: business exercising In Lebanon' "the current situation and proposals of improvement" 11
Introduction 13
First: indices of business exercising in Lebanon 13
a- Index of business easiness 14
b- Business establishment 14
c- Construction licenses 15
d- Property registration 16
e- Investors' protection 16
f- Tax settlement 16
g- Foreign trade 17
h- Laws implementation 17
Second: short-term reforms 18
1- In the field of business establishment 18
2- In the field of getting construction licenses 18
3- In the field of foreign trade 19
Third: long-term reforms 19
1- In the field of business establishment 20
2- Property registration 20
3- In the field of getting construction licenses 20
4- In the field of foreign trade 20
5- In the field of investors' protection 20
6- In the field of tax settlement 21
7- In the field of laws implementation 21
8- In the field of bankruptcy cases compromise 21
Part two: Renewable energy in Lebanon 23
Introduction 25
First: Renewable energy situation in Lebanon 26
1- Hydropower in Lebanon 26
2- Wind power 27
3- Solar power 27
4- Vital power 27
Second: Obstacles of renewable energy use and some proposals 28
Part three: The confessional dimension in public money distribution in lebanon 31
Introduction 33
First: Public expenditure distribution in Lebanon 33
Second: Efficiency of public social expenditure in achieving balanced development 34
1- The relation of social expenditure with indigence level 35

The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The Development report:

Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.

Prepared by:
The directorate of developmental studies

Issued by:
The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication:
August 2013- Shawal 1434

Volume: Eleventh

First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-
Above Sbeity Pharmacy-Al Inmaa Group Building- 1st floor
Land phone: 01 /836610
Fax: 01 /836611
Cell phone: 03 /833438
Baabda 10172010
Beirut-Lebanon
P.o.Box: 24/ 47
E-mail:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

The Development Report

The Development Report

August 2013

Volume Eleventh